أزمة الصراع الليبي الليبي...وإعادة بناء الدولة

إعداد
د / عامر محمد عبدالله الجبو
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الزيتونة.

الملخص.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على حجم أزمة الصراع الليبي وتحديد أبعادها،ومدى إمكانية الخروج منها تجاه إعادة بناء ليبيا دولة مستقرة أمنة، ديمقراطية، مدنية، عصرية.

حيث تفترض الدراسة : إن الأزمة ستبقى ولن تصل الي حل؛ ما بقى المنتفعون من بقائها داخليا وخارجيا. وأن ثمة علاقة ارتباطية بين أزمة دولة ما؛ وانعكاساتها المتبادلة مع الظروف الإقليمية والدولية.

واستخدمت الدراسة تعددية منهجية للإجابة علي تساؤلاتها؛ ومنها؛ المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الاستنباطي الاستقرائي، ومنهج تحليل النظم للإجابة علي تساؤلات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى اثبات الفرضيتين . وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية: ضرورة تحقيق المصالحة السياسية وإنهاء حالة الانقسام السياسي الذي امتد لسنوات في ظل وجود حكومات مختلفة . ضرورة بناء مؤسسات سياسية تعمل على التنشئة السياسية الصحيحة. ضرورة وضع البرامج التنموية الفاعلة التي تساعد في اكتشاف و استغلال الموارد النادرة، وبناء استراتيجية تنموية متوازنة وتوزيع مكاسبها بعدالة بين المواطنين الليبيين. والانفتاح على التجارب التنموية الدولية الناجحة والاستئناس بها.ضرورة تفكيك المليشيات بشكل عاجل ودمجهم بشكل فردي وليس بشكل جماعي في القوات المسلحة الليبية. ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية وتكوين أفرادها مع تزويدهم بالأسلحة الحديثة وتوحيد المؤسسة العسكرية. ضرورة العمل والتنسيق مع الأمم المتحدة في إطار جامع من أجل تجنب تضارب المصالح للدول الأخرى التي تبحث عن مصالحها فقط، مع ضرورة التعاون مع الدول الجوار من أجل منع تدفق السلاح والمرتزقة. وضرورة محاربة القبلية والتركيز على اللامركزية الإدارية خدمة للتنمية والاستقرار.

الكلمات المفتاحية:

ليبيا– الأزمة– الصراع – إعادة البناء .

Abastract.

This research paper aims to identify the magnitude of the Libyan conflict crisis, determine its dimensions, and the extent of the possibility of emerging from it towards rebuilding Libya as a stable, secure, democratic, civil, and modern state.

The study assumes: The crisis will remain and will not reach a solution. What remains are the beneficiaries of its survival, internally and externally. And that there is a correlation between the crisis of a country; And their mutual repercussions with regional and international circumstances.

The study used methodological pluralism to answer its questions: Such as; The descriptive analytical approach, the deductive-inductive approach, and the systems analysis approach to answer the study's questions.

The study concluded that the two hypotheses were proven. The study reached the following results: The necessity of achieving political reconciliation and ending the state of political division that has extended for years under the presence of different governments. The necessity of building political institutions that promote correct political upbringing. The necessity of developing effective development programs that help in discovering and exploiting scarce resources, building a balanced development strategy and distributing its gains fairly among Libyan citizens. And openness to successful international development experiences and drawing on them. The necessity of urgently dismantling the militias and integrating them individually and not collectively into the Libyan armed forces. The necessity of reforming the security services and training their personnel while providing them with modern weapons and unifying the military institution. The necessity of working and coordinating with the United Nations within an inclusive framework in order to avoid conflicts of interest of other countries that are only looking out for their own interests, with the necessity of cooperating with neighboring countries in order to prevent the flow of weapons and mercenaries. The necessity of combating tribalism and focusing on administrative decentralization in the service of development and stability.

key words:

Libya - Crisis - Conflict - Reconstruction.

المقدمة

إن ليبيا إحدى الدول العربية التي تقع في شمال أفريقيا، وتتميز بتميز موقعها بالاستراتيجية، حيث يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر من الشرق، والسودان من الجنوب الشرقي، وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر وتونس من الغرب، وتبلغ مساحتها 1,760 كيلومتر مربع ، وتعتبر ليبيا رابع أكبر دولة من حيث المساحة في أفريقيا، وتبرز أهمية الموقع الاستراتيجي لليبيا كحلقة وصل بين الطرق الملاحية الدولية، بين دول أسيا شرقًا ودول المغرب العربي وما تبقى من الشاطئ الإفريقي على المحيط الأطلسي. وكذلك بين القارتين الأفريقية والأوربية. كما إنها تحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبرٍ احتياطيات نفطية أكيدة في العالم.

تولي معمر القذافي الحكم واستمر في السلطة حتى قيام ثورات الربيع العربي في شمال أفريقيا مطلع 2011م، وقد انعكست تداعيات الربيع العربي على ليبيا كما انعكست على الكثير من الدول العربية، فقد تعرضت ليبيا كباقي الدول العربية إلى موجات ذلك التغيير الذي أحدث تحولًا في الوضع السياسي والاجتماعي العربي، ففي السابع عشر من فبراير 2011م خرجت حركة التغيير على السلطة القائمة، ما أدي إلى حدوث أزمة سياسية ليبية ما زالت مستمرة حتى الآن .

عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في الوقت الراهن تحتل أولوية, وتزايد الاهتمام بها في خضم التحولات الجوهرية والمتسارعة في ظل عصر العولمة ومجتمع المعلومات، فقيم الديمقراطية لم تعد كما كانت عملية مستنبطة من الثقافة الغربية، بل أصبحت تعبير عن ثقافة عالمية، ساهمت الحضارة الغربية بدرجة كبيرة في ترسيخها وتفعيلها ، ووضع إطارها الفلسفي والمعرفي.

وقد شهدت النظم السياسية العربية تحولات متسارعة عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وما تبعه من انهيار لدول المنظومة الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا، إذ لم يعد للكثير من الدول التي تبنت الاشتراكية خيار سوى الاندماج في المنظومة القيمية الرأسمالية القائمة على الديمقراطية والحرية واقتصاد السوق, واتجهت العديد من النظم السياسية العربية إلى التحول الديمقراطي الغربي بفعل مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية عاملًا رئيسيًا فيها، حيث تشترط تلك المنظومة أن تتضمن عملية التحول الاقتصادي الرأسمالي؛ تحولا ديمقراطيًا باتجاه مزيد من الحريات، وتداول السلطة، والانتخابات النزية، والمشاركة السياسية، ودعم حقوق الإنسان، وقد نجحت تلك الشروط في دعم عملية التحول الديمقراطي في العديد من البلدان العربية وإن كان نجاحًا صوريًا في معظمه.

غير أن ليبيا في حقبة القذافي كان لها مسعى آخر؛ يقوم على إدخال الإصلاحات سواء الإدارية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بصورة جزئية وتدريجية؛ مثل تحسين سجل الدولة في مجال حقوق الإنسان، وإشراك المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني، بدافع المشاركة وعدم التخلف عن المنظومة العالمية من جهة، وتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية من شأنها أن تضفي مسحة ترشيديه للأداء من جهة ثانية، ولكن كل ذلك كان ببطئ وبحذر شديدين، خاصة بعد فشل المنظومة الاشتراكية التي كان ينتمي لها النظام الليبي جزئيًا، إلا أن تنامي الحراك الثوري في العديد من الدول العربية المجاورة نهاية عام 2010م ومطلع 2011م كاحتجاج على الأوضاع المعيشية التي خلفها استبداد الأنظمة الحاكمة، والمنادة بشعارات الإصلاح السياسي والدستوري وضرورات التحول الديمقراطي وحقوق وحريات الإنسان، فرضت الظروف المحيطة على ليبيا أن تكون أحد تلك الحالات، وإن كانت

التجربة قد أثبتت فيما بعد فشل ثورات الربيع العربي بهذا الأسلوب الذي تم اعتماده لها، وفشل عمليات التحول الديموقراطي، بسبب التدخلات الخارجية واقتناص الدول المعادية لتلك الفرصة التاريخية , وهو الفشل الذي ما زالت ليبيا تعاني منه حتي الآن.

ثانيا: **أهمية البحث**:-

للدراسة أهميتان:

- **أهمية علمية:** نظرًا لحداثة الأزمة الليبية وعدم انتهاء مسبباتها وتداعياتها يأمل الباحث أن تسهم هذه الدارسة في تزويد المكتبة العلمية العربية بمادة سياسية هامة، أو أن تشكل منطلقاً للباحثين المستقبليين في إجراء أبحاث تتناول موضوع وتداعيات الأزمة الليبية
- **أهمية عملية:** تحاول الدراسة الحالية تشخيص الأزمة الليبية وتأصيلها، حيث إن معرفة حجم الأزمة وأبرز مسبباتها وأبعادها وأثارها وتداعياتها دائماً ما يساهم في وضع حلول متصورة أو مقترحة تساعد على تجاوز تلك الأزمات.

أهداف البحث:-

تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على وتحديد حجم الأزمة الليبية، وأبرز مسبباتها وأبعادها، وأثارها وتداعياتها، ومحاولة استشراف مستقبلها، وفرص الخروج منها، وإمكانات تقليل أثارها. وكذلك تحديد التداعيات الناتجة عنها على دول الجوار والعالم ؟ وإيضاح مظاهرها وآثارها الداخلية والخارجية .

فرضية البحث:-

تنطلق الدراسة من فرضيتين اثنتين مفادهما:

- إن الأزمة ستبقى ولن تصل الي حل؛ ما بقى المنتفعون من بقائها داخليا وخارجيا.
- ثمة علاقة ارتباطية بين أزمة دولة ما؛ وانعكاساتها المتبادلة مع الظروف الإقليمية والدولية.

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة الدراسة في أن ثمة صعوبة في تفسير التأخير في الوصول الي حلول وطنية داخلية للصراع والأزمات الليبية, بسبب تعدد وكثرة المنتفعين من استمرار النزاع الليبي , سواء في الداخل أو في الخارج. لذا تحاول الورقة البحثية التي بين أيدينا الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: **لماذا طال الصراع الداخلي الليبيي دون التوصل لصيغة سلام واستقرار دائم؟ وهل ثمة أفق أو رؤية لإعادة بناء الدولة؟**

وهو التساؤل الذي يتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف يمكن التوفيق بين الأطراف الداخليين للصراع الليبي الليبي، وما هي صيغة التفاهم التي يمكن أن تكون ناجعة في سبيل تحقيق هذا الهدف؟
- كيف يمكن التوفيق بين الأطراف الخارجيين للصراع الليبي، وما هو شكل التوازنات وحجم التنازلات المطلوبة؟
- هل التفاهم مع المحيط الأقليمي ودول الجوار يمكن أن يجنب ليبيا أو يخفف من حدة الضغوط والأطماع الدولية؟
- ما هي السبل لإعادة بناء الدولة في ظل هذا الصراع المستمر؟

- كيف يمكن إعادة بناء المجتمع و الاقتصاد الليبي بعد الثورة ؟
- ما هو نموذج الدولة الأنسب لليبيا اليوم؟

منهجية البحث :-

تعتمد الدراسة تعددية منهجية للإجابة علي تساؤلاتها؛ ومنها؛ المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الاستنباطي الاستقرائي، ومنهج تحليل النظم للإجابة علي تساؤلات الدراسة.

مدخل تمهيدي للأزمة.

توصف ثورة 17 فبراير، بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكاً سياسياً منظماً، فعلى خطى الثورة التونسية والمصرية تتابعت أحداث الانتفاضة الشعبية في ليبيا منذ السابع عشر من فبراير لتعلن للعالم بداية خروج الشعب الليبي عن صمته الطويل على الحكم الاستبدادي الذي عاش تحت وطأته لأكثر من أربعة عقود من الزمان، ولتضرب أروع صور لبطولة شعب حصل على حريته بالدماء، في وقت ظن فيه الرئيس العقيد أن شعبه لن يجرؤ على استعادة حريته التي سلبها منه لسنوات، واستخدم آلته العسكرية لوأد الشعب وانتفاضته وسط تردد وانقسام دولي وعربي كبير بشأن اتخاذ موقف يمنع استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية نتيجة للحرب المستعرة بين الكتائب الموالية للقذافي وقوات الثـــوار [1].

الاحتجاجات التي شهدتها عدد من المدن الليبية بداية من يوم 17 فبراير وطالبت برحيل الرئيس معمر القذافي لم تكن مجرد حالة من التقليد لأحداث الثورتين التونسية والمصرية بقدر ما كانت نهاية المطاف لسلسلة من الأزمات التي اعتملت وتفاعلت فى جسد الدولة الليبية حتى انهارت أمامها كل مجالات الحوار وأمنيات الإصلاح للنظام الليبي.

بعد أن قفز معمر القذافي ومعه مجموعة من الضباط على السلطة في ليبيا في الأول من سبتمبر 1969م، طبق رؤيته السياسية لفكرة الجماهيرية التي تعتمد على نظام سياسي يقوم على الديمقراطية المباشرة، وقد شرح القذافي هذه الرؤية فيما عرف بـ "الكتاب "الأخضر"[2] الذي ألفه عام 1976م ، وسماها "النظرية العالمية الثالثة" التي يعتبرها تجاوزًا للماركسية والرأسمالية، حيث تستند إلى حكم الجماهير الشعبية المباشر، وهو ما يسمى في النظم السياسية باللامركزية، وأعلن الرئيس الليبي معمر القذافي في مارس 1977م نظام الحكم وهو " النظام الجماهيري" والذي بمقتضاه أصبح اسم ليبيا " الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"[3].

تعتبر الوحدة الأساسية في هذا النظام هي " المؤتمرات الشعبية الأساسية"، حيث يوجد مؤتمر شعبي في كل حي سكنى أو قرية، وتعقد هذه المؤتمرات ثلاث مرات في العام، ويقوم الأعضاء بتحرير القرارات والتصويت عليها علنًا، ويكون لكل مؤتمر شعبي لجنة شعبية (مجلس وزراء محلي)، وينتخب أعضاء المؤتمر بالاقتراع لفترة 3 سنوات، ومجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات المهنية تشكل (مؤتمر الشعب العام)، ووفقا لهذه النظرية فإن الشعب الليبى من المفترض أنه يحكم نفسه وفق نظام لا مركزي يكرس مشاركة المواطنين في السلطة، إلا

أن الواقع العملى كان مختلفاً تمامً في إطار حكم استبدادى فردى تجمع خيوطه يد الرئيس يدعم ذلك عدم وجود دستور للبلاد[4].

فقد بذلت محاولات لوضع دستور للدولة وانتهت إلى وضع مسودته دستور لليبيا عام 2005م، وخلال عام 2008 تم تشكيل لجنة عليا من قبل الحكومة الليبية تحت إشراف المحكمة العليا لتهذيب تلك المسودة ومراجعتها من الناحية القانونية وتوأمتها بمرجعيات أساسية في الدولة الليبية تتمثل في وثيقة سلطة الشعب والوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، وقانون تعزيز الحريات، ولكن هذه المسودة ظلت رهينة الأدراج في أمانة مؤتمر الشعب العام[5].

أما الاقتصاد وعوائد النفط؛ فكانت السيطرة الحقيقية عليها للرئيس وأبناؤه ، حيث حددت بعض التقديرات إجمالي مبيعات النفط الليبي سنويًا في ليبيا والتي تحتل المرتبة رقم 12 بين مصدري النفط في العالم، بنحو 3 تريليونات دولار ، يخصص للإنفاق الحكومي جزء قليل منها، ويظل الباقي منها في البنوك تحت يد وتصرف الرئيس[6].

ومع استمرار حكم الرئيس معمر القذافى لأكثر من أربعين عامًا بنفس سياساته التي بدأ بها؛ أفرزت هذه الأوضاع مشكلات تحولت عبر السنين إلى أزمات حالكة ظهرت جملة عام 2010م **في صور عدة، أهمها**[7] :

1 – أزمة البطالة: والتى استفحلت بشكل كبير، فقد نظم شاب عاطل عن العمل في 23 يناير 2011 احتجاجًا في مدينة طبرق طالب خلاله بحقه في العمل بعد أن تخرج من الجامعة منذ سنوات، حيث تحتل ليبيا المرتبة الثانية بين دول المغرب العربي من حيث ارتفاع معدلات البطالة بعد موريتانيا التي تحتل المرتبة الأولى، تليها تونس التي تحتل المرتبة الثالثة، ثم الجزائر، بينما تحتل المغرب ذيل القائمة، وتشير التوقعات إلى أن نسبة البطالة تصل في ليبيا إلى ما يقرب 30%.

٢ – **أزمة الإسكان:** حيث تتسبب أزمة السكن وارتفاع الإيجارات في ليبيا في عدة مشكلات اجتماعية، بينما يتابع الليبيون تقارير صحفية عن مشاريع سكنية تنفذها الحكومات في دول مجاورة اقتصادها أضعف من الأقتصاد الليبي، وقد تفجرت أزمة الإسكان بعد قيام مجموعة من المواطنين باقتحام عدد من الوحدات السكنية في أربع مدن شرق ليبيا مطالبين بتوزيع عادل لتلك الوحدات، وذلك في أعقاب خطاب للرئيس القذافى لم يعارض خلاله قيام شابين ليبيين باقتحام وحدات سكنية.

3– **زيادة أسعار الخبز:** زادت أسعار الخبز خلال شهر أكتوبر 2011م فى ليبيا لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عامًا، ووصلت هذه الزيادة لما يقرب من 100% مما أثار غضب المواطنين واعتبر علامة على ميل ليبيا للتوجه نحو السوق الحر وتخلى الدولة عن سياسات الدعم.

4– **مناهضة اللجان الثورية:** تعالت صيحات الإصلاحيين والنشطاء الذين يطالبون بإلغاء اللجان الثورية، والتي كانت التنظيم السياسي الأوحد في الجماهيرية الليبية، والداعم الأكبر لأفكار وسياسات الزعيم الليبي منذ تأسيسها عام 1978م، فقد أساءت اللجان الثورية بشكل كبير للنظرية والمبادئ التي جاءت بها الثورة عام 1969م الأمر الذي انعكس سلبًا على أطروحات الثورة عند المواطن العادى، فقد ظن أعضاء هذه اللجان أنهم يقبضون ثمن إخلاصهم

وولائهم لدرجة أنهم اتبعوا نظام الترغيب والترهيب على كل من ينتقدهم وكل من هو من خارج التنظيم، كما عملوا على عزل الجماهير عن القائد.

وفي توصيف تطور الأزمة الليبية في شقها السياسي؛ تطورت الأوضاع في ليبيا بعد عام 2011م حتى انتهت إلى أزمة سياسية عميقة، تتمثل بوجود حكومة مستقلة في الشرق الليبي تمثلها قوات حفتر وبعض الحلفاء الدوليين، وحكومة في العاصمة والغرب تُسيّر شؤونه حكومة الوفاق الوطني يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات، وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة وبعض الحلفاء الدوليين.

وعلى الجانب الاقتصادي؛ تسبب غياب الحد الأدنى من المشتركات والذي كان من المفترض أن تجتمع عليه الحكومتيْن حول سبل إدارة البلاد، في انهيار الدينار الليبي أمام الدولار، فبعد أن كان الدولار يساوي 1.25 ديناراً ليبياً عام 2011م انهار في عام 2013م ليصبح الدولار يساوي 7 دنانير ليبية[8]، وفي عام 2024 يقترب من حاجز ال 5 دنانير. كما شهدت ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة تمثلت في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية ، يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد، إضافة إلى مشاكل التيار الكهربائي الذي ينقطع لفترات طويلة في كل أنحاء البلاد.

وعلى الجانب الأمني؛ تواجه ليبيا تحديات أمنية كبيرة، سواء في العاصمة طرابلس أو في بقية المدن والأقاليم؛ حيث لا تتحكم حكومة الوفاق الوطني بأغلب الأطراف المسلحة على الأرض ذات الولاءات السياسية المتعددة، سواء الولائات الحزبية أو المناطقية أو القبائلية.

ويرجع الخبراء حدة وعمق الأزمة الليبية إلى نقاط محددة، **أبرزها**[9]:

- **غياب المؤسسات الحقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي؛** الذي أدار ليبيا بشكل سلطوي فردي، وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني؛ وتكدس وانتشار مخازن السلاح في البلاد، ما ساعد على نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية، وتعدد ولاءاتها؛
- **التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي؛** وباتجاهات متناقضة، ومصالح واطماع متقاطعة ومتباينة بين أطراف المجتمع الدولي، مما عدد خطط وسيناريوهات رسم مستقبل الدولة الليبية لدى الأطراف الدولية المتصارعة؛
- **تعاظم البعد القبلي في المجتمع الليبي؛** وانخراطه في السياسة، ومن ثم انخراطه في العمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال عهد القذافي؛ وبروز ثنائية "ليبراليين" و"إسلاميين" في المجتمع، انتهاءً بصراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.
- **لعنة النفط؛** أو بالأحرى " **نعمة ونقمة االثروة في المجتمعات** "، يطلق عليها الخبراء مصطلح "لعنة النفط" من منطلق أن النفط مصدر القوة لمن يسيطر عليه، وأنه مثار الأطماع وسبب التدخلات الدولية، وأنه لب الصراع داخليًا وخارجيًا، غير أن الحقيقة هي أن النفط مثلة مثل أي ثروة طبيعية، يمكن أن تكون نقمة على الدولة حال عدم الاستقرار والصراع الداخلي أو الخارجي ، وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون نعمة في حال الوفاق المجتمعي والاستقرار والوفاق السياسي.

المبحث الأول

أطراف الصراع السياسي، والعسكري الليبي.

أولًا: أطراف الصراع السياسي.

تعاني ليبيا أزمة سياسية عميقة بسبب الاستقطاب الحاد بين تيار الثورة من جهة، وتيار الدولة العميقة من جهة أخرى ، وشعور هذا الأخير بإمكان كسر التوازن السياسي والأمني لصالح الثورة المضادة، مما جعل نظرية الخوف هي العامل المسيطر على الساحة السياسية طوال الوقت ، فتيار الثورة يخشى عودة النظام السابق ومن ثم محاسبته على الثورة، وتيار الثورة المضادة يشعر بالانزياح عن المشهد بسبب قانون العزل السياسي.

ويتمثل الصراع السياسي في ليبيا وأطرافه في مجموعات ذات تطلعات سياسية في الحكم والسلطة، لكل منها مصالحها وأدواتها العسكرية والسياسية، اتخذت من "الأحزاب" مطية لها، لبلوغ مآربها، تتمثل أوضح الصور هذا الاستقطاب في: ما يسمى حزب العدالة والبناء ذي التوجه الديني، وحزب التحالف الوطني ذي التوجه الليبرالي.

ولقد أضحت أزمة الشرعية في ليبيا محور الصراع السياسي بين أغلب المكونات، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية، ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية والقانونية ، غذته انقسامات مصلحية في ظل مشهد سياسي منقسم جهويًا، اخترقته نزاعات محلية ومناطقية وسط تجاذبات بين أطراف إقليمية ودولية. وقد وجدت هذه النزاعات تمثيلها في تطورين مهمين هما: حكومتان وبرلمانان، وذلك عندما شكل عبدالله الثني في آذار / مارس 2014، حكومة في طبرق تحظى باعتراف الأمم المتحدة ، سرعان ما أعلن عمر الحاسي في 25 أب/ أغسطس 2014، حكومة موازية في طرابلس تستند على المؤتمر الوطني العام[10].

ولقد تمسك كل طرف بمواقفه واستمرت أزمة الشرعية، فبرلمان طبرق ما زال يرى أن الأطراف الدولية أو بعضها تناصره ، وأن لديه تأييدا شعبيا وقوة عسكرية ، وهو بالتالي مازال قادرا على فرض شروطه، وبالمقابل فإن المؤتمر الوطني العام يرى أنه صاحب الشرعية، خصوصا بعد قرار المحكمة الدستورية بعدم شرعية مجلس النواب في طبرق ، وأنه يحظى بتأييد شعبي خاصة في الغرب الليبي وأن قدرات أجنحته العسكرية قادرة على تغيير المعادلة وفرض الشرعية بالقوة.

ثانياً: أطراف الصراع العسكري.

يتركز الصراع العسكري والسيطرة الميدانية في ليبيا بين معسكرين متقابلين، وهو ما سبب شرخا حادًا في العضد الليبي الهش أساسًا، وولد حالة من الاصطفاف والاستقطاب بينهما، ويمكن توضيح ذلك من خلال اللجوء إلى عملية الكرامة في الشرق وفجر ليبيا في الغرب، كجزء لا يستهان به من المشهد الليبي ، **وذلك على النحو الآتي:**

عملية الكرامة[11] : هي عنوان لعملية عسكرية يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر ضد كتائب الثوار والإسلاميين في ليبيا انطلقت العملية في 16مايو/ أيار 2014، بمدينة بنغازي شرق ليبيا، حيث هاجمت قوات حفتر مقارا تابعة للثوار

والكتائب الإسلامية ، وبعد ذلك انتقلت العملية إلى العاصمة طرابلس ، ثم توسع الصراع ليشمل العديد من مناطق البلاد.

فقد نالت تلك العملية دعم العديد من قبائل الشرق الرافضة للإسلاميين المسلحين، وكذلك تأييد القوى الفيدرالية ، عبر جناحها العسكري في إقليم برقة بقيادة إبراهيم حضران وهو قائد سابق في قوات حرس المنشآت النفطية الليبية إضافة إلى قوات الصاعقة في بنغازي بقيادة ونيس بوخمادة، وهو من أبرز الشخصيات المؤثرة في الشرق ، وكذلك الشرطة العسكرية ، وفي الغرب نالت عملية الكرامة دعما من قبائل الزنتان، الغريم التقليدي لمصراتة، والكتائب التابعة لها الصواعق، والقعقاع ، والمدني.

امتلكت العملية أيضا مساندة سياسية بارزة من تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل، وبعض الأحزاب الصغيرة ، ذات التوجهات القومية ، والفيدرالية ، والملكية ، وبقايا نظام القذافي ، واستهدفت العملية في بدايتها بحسب حفتر ومؤيديه ، تطهير ليبيا من الجماعات الإسلامية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخليا وإقليميا في الشرق ، ثم اتسعت لتشمل أهدافا سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية ، حيث طالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام الذي يهيمن عليه تحالف الإسلاميين – مصراتة.

وقد توسعت أهداف العملية لتشمل الدفاع عن شرعية مجلس النواب، الذي انتقل إلى طبرق ، وحكومة الثني في البيضا، وبرغم الخلافات بين مؤيدي هذا التيار، فان هناك مصالح متعددة تجمعهم ، منها حالة العداء للتيار الإسلامي بشقيه السياسي والمسلح، وسعي قوى النظام السابق ، سواء السياسية أو القبلية، إلى الحفاظ على مصالحها المهددة ولاسيما بعد إصدار قانون العزل السياسي ، وكذا رغبة قوى الشرق في إنهاء المركزية المقيتة في طرابلس ضمن إطار السياسة الليبية[12].

أدت عملية الكرامة إلى زيادة حدة الصراع الدموي والانقسام السياسي في ليبيا، ولم تتمكن قوات حفتر حتى اللحظة من بسط نفوذها على أي من المناطق التي تواجه فيها "فجر ليبيا". بل أكثر من ذلك فقدت القوات الموالية لحفتر السيطرة على أهم المراكز والمنشآت الحيوية من ضمنها مطار طرابلس الدولي.

عملية فجر ليبيا[13]: إنها عنوان لعملية عسكرية تضم مجموعة من الميليشيات الرئيسة ذات الانتماءات الإسلامية والقبلية ، ولاسيما مصراتة ، ومنها مليشيات درع ليبيا، التي تعد الأكبر قوة وعتادا، وهو ما حولها إلى قوة شبه رسمية للنظام الانتقالي.

وقد أعلن عن عملية فجر ليبيا في 13 تموز/يوليو 2014، وذلك بعد شهرين من بدء عمليات حفتر ضد الثوار في بنغازي وطرابلس. وتسعى هذه العملية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي، الذي سيطر عليه الإسلاميون ، عبر تحالف بين حزب العدالة والبناء الذراع السياسي لجماعة الإخوان – وكتلة الوفاء للشهداء ذات الطابع ، كما تهدف إلى مواجهة المكتسبات الميدانية والسياسية لعملية الكرامة في شرق ليبيا الإسلامي خصوصا بعد تراجع الإسلاميين في مجلس النواب. وتحظى عمليات فجر ليبيا بتأييد قطاعات واسعة من أنصار الثورة والأحزاب الإسلامية، وقد خرجت مظاهرات داعمة لها في طرابلس وبنغازي. وقد أبدت دار الإفتاء تأييدها للكتائب

والدروع في مواجهة عملية كرامة ليبيا التي تقول بعض المصادر إنها تتلقى دعما من بعض الدول العربية ، خصوصا مصر والإمارات وقد منعت "فجر ليبيا" قوات حفتر من السيطرة على بنغازي ، وطردت قواته من عدة محاور وكانت قوات "فجر ليبيا" بسطت سيطرتها الكاملة على العاصمة طرابلس ، بعد أن دحرت ميليشيات الزنتان الموالية لحفتر التي كانت تسيطر على مطار طرابلس الدولي. إذ أعطاها المؤتمر الوطني العام صلاحية حماية طرابلس في أب/ أغسطس 2013، بسبب مخاوف من مليشيات الزنتان إضافة د غرفة عمليات الثوار، ويرتبط تكوينها بمدينة مصراتة وتتكون تلك الغرفة من مجموعة وحدات تابعة لوزارة الدفاع ، وأخرى للداخلية.

وفي الشرق ، توجد ميليشيات متحالفة مع فجر ليبيا تحت مسمى مجلس شورى ثوار بنغازي ، والتي تواجه عملية الكرامة. ويضم المجلس مجموعة من الميليشيات الإسلامية المسلحة، خاصة أنصار الشريعة ، تنتقد أهداف فجر ليبيا، حيث ترى أنه ينبغي أن يكون هدفها الدفاع عن الإسلام لا عن السلطة، والمؤتمر الوطني العام. ومن أبرز تلك الميليشات (كتيبة درع ليبيا 1 بقيادة وسام بن حميد، وهي إحدى فرق درع ليبيا، وكتيبة أنصار الشريعة ، وراف الله السحائي، وكتائب 17 فبراير)[14].

وتملك فجر ليبيا هي الأخرى ظهيرًا حزبيًا وحكوميا وتشريعيًا، ومن أبرزها: الأحزاب الإسلامية ، خاصة حزب العدالة والبناء الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين ، علاوة على الأحزاب السلفية ، مثل الأمة والوطن وكتلة الوفاء للشهداء الإسلامية في المؤتمر الوطني العام، وحكومة: عمر الحاسي ورئاسة أركان الجيش.

ويجمع المعسكر الإسلامي مع مصراتة مصالح متعددة ، بعضها ذو طابع أيديولوجي يمثله الإسلاميون ، والأخر ذو طابع اقتصادي ، حيث تشكل مصراتة القوة التجارية الأكبر في منطقة الغرب ، وطابع ثالث ذو طبيعة قبلية، حيث الخلافات التاريخية بين مصراتة والزنتان[15].

المبحث الثاني

أبعاد الصراع الليبي؛ إقليمياً ودولياً

لقد اكتسبت الاصطفافات الداخلية المتصارعة بين عمليتي الكرامة وفجر ليبيا امتدادات خارجية ، سواء إقليمية أو دولية ، بما أسهم في زيادة وتيرة الصراع ، لا تخفيض حدته. ولا يمكن تفسير جوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا خارج سياق متغيرات الربيع العربي. إذ تتداخل عوامل كثيرة في تعقيد الصراع بليبيا، مما يجعل إيجاد حل للأزمة أكثر تعقيدا في ظل مشروع الثورة المضادة الذي ترعاه دول إقليمية بمساندة بعض القوى العظمى لإجهاض الربيع العربي، حيث بدأت محاولات الانقلاب على عملية التحول الديمقراطي في إطار الثورة المضادة الشاملة التي يقودها نظام عبد الفتاح السيسي في مصر بالتحالف مع السعودية والإمارات اللتين تعطلان بشكل كبير مسار التحول الديمقراطي في ليبيا؛ إذ تلعب الإمارات بشكل خاص دورا فعالا وعلنيا في محاربتها للتغيير من خلال إيوائها لفلول نظام القذافي ، ودعمها لتحالف القوى الوطنية ، وهو ما يؤكده دعمها للمحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى بتاريخ 14 فبراير 2014، وسميت آنذاك بالانقلاب التلفزيوني؛ حيث ظهر حفتر في شريط مصور يعلن فيه تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري الصادر في أب/ أغسطس 2011، ثم عاد مرة أخرى إلى الواجهة في

محاولة انقلابية ثانية بتاريخ 16 حزيران / يونيو 2014 عندما قاد تحالفا يضم عددا من وحدات الجيش الرسمي وكتائب مسلحة بزعامة إبراهيم حضران[16].

وجدت هذه العملية دعما كبيرا من قبل مصر والإمارات لتعطيل مسار الثورة الليبية، ورصدت تقارير عدة دعما ماليا ولوجستيا لتحركات الفريق أول خليفة حفتر، بالتوازي مع الدعم الاستخباراتي والتقني[17] . وأكثر من ذلك فقد ذهب الدعم حد مشاركة طائرات إماراتية في المعارك مستخدمة قواعد عسكرية في مصر، حيث نفذت غارات جوية على القوة المناوئة لحكومة طبرق في العاصمة الليبية طرابلس في أب/ أغسطس 2014. من جانبها نفت مصر ضلوعها في الغارات. ولم يرد أي تصريح مباشر من الإمارات[18]. إن التدخل المصري الإماراتي يكرس الانقسام الحاد في ليبيا بين قوى التغيير الثوري التي تسعى إلى بناء أنظمة ديمقراطية ، والقوى التي تعارض التغيير الثوري.

وفي السياق نفسه ، فقد تعرضت قطر بدورها لانتقادات واسعة من بعض ساسة ليبيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلد، وبدعمها فئة من الثوار الإسلاميين والجماعات المتطرفة بالمال والسلاح. فقطر اكتسبت نفوذا متناميا في ليبيا، منذ انطلاق ثورة 17 شباط/ فبراير، ولعبت دورا تمويليا في مساندة الثوار ضد القذافي ، ثم دعمت المجلس الوطني الانتقالي ، عبر الاعتراف المبكر به. كما تعرضت أيضا السودان وتركيا لاتهامات مباشرة من حكومة عبدالله الثني بدعم ميليشيات فجر ليبيا بالأسلحة [19] . ورأى تقرير وكالة أسوشييتد برس الأمريكية أن التدخل العسكري المصري يعزز فكرة أن ليبيا أصبحت ساحة معركة بالوكالة لصراعات إقليمية أكبر (تركيا وقطر بدعمها لعملية فجر ليبيا، ومصر والعربية السعودية والإمارات بدعمها لعملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر[20].

وفي إطار الدعم الخارجي للثورة المضادة تلعب الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا دورا فاعلا في الشأن الليبي ، وتبقي على تواصلها مع جميع الأطراف ، لكنها لا تخفي انحيازها لقوى الثورة المضادة لتقديرها الخاطئ بامتلاك هذه القوى لأدوات الحسم. أيضا يفسر التردد الأمريكي الأوروبي حيال تدخل . مصر المباشر لدعم قوات حفتر من قبل العديد من أنصار فجر ليبيا على أنه ضوء أخضر أمريكي للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لتعاظم نفوذه في ليبيا مقابل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في شرق ليبيا[21] .

ملخص المواقف الأقليمية والدولية من الأزمة الليبية.

أما فيما يتعلق بمواقف الأطراف الإقليمية والدولية من الأزمة اليبية وتأثيرها، فإنها تمثلت في الآتي:

- **تحالف مصر– الإمارات – السعودية:** والذي يدعم قوات خليفة حفتر في الشرق من منطلق دعم التوجه الليبرالي ونكاية في جماعات التوجه الإسلامي[22].
- **تونس– الجزائر – المغرب:** والذي يقوم على دعم الحل السياسي والحوار الوطني الذي تقوده الأمم المتحدة كآلية وحيدة لتسوية الأزمة، ورفض التدخل العسكري الخارجي في ليبيا[23].
- **تحالف قطر – تركيا:** والذي يدعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والغرب نكاية في تحالف مصر الإمارا السعوديو ودعما للتيارات السياسية الإسلامية.
- **السودان:** أخذت السودان منحى دعم التسوية السلمية للأزمة عبر الحزار السياسي.

- **دول الجوار الأفريقي:** فقد طالبت بضرورة التدخل لإنهاء الفوضى التي نجمت عن التدخل في ليبيا عام 2011 م، وإصلاح ما دمره حلف الأطلسي بعد إطاحته بنظام القذافي ، حيث طالب قادة أفارقة من ضمنهم رئيس النيجر محمد يوسف والرئيس التشادي إدريس بضرورة تدخل دولي لمواجهة ما يسمى النشاط الجهادي في ليبيا، الذي يرون فيه تهديدا لمنطقة الساحل كلها[24].

- **الولايات المتحدة – بريطانيا:** ترفضان التدخل العسكري في ليبيا وتدعمان جهود الأمم المتحدة في التوصل إلى حل سياسي.

- **روسيا:** تدعم قوات حفتر في شرق ليبيا من خلال قوات فاغنر، وإن كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على المستوى الرسمي يعلن أن روسيا تتشارك مع ايطاليا والصين في الموقف الداعي إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة في ليبيا، إلى جانب دعمهما لدور الأمم المتحدة، وذلك في أعقاب محادثات أجراها في موسكو مع رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي.

- **فرنسا:** تدعم خليفة حفتر في الشرق بقوة، وساعدته في بناء قوة عسكرية صلبة كمحاولة لكبح النفوذ التركي في شمال أفريقيا، وكذلك من أجل الحصول على امتيازات فيما يخص عقود النفط والاستثمار. وهناك دلائل أيضا على جنوح باريس لفكرة التدخل المباشرفي ليبيا، خصوصا بعد تواصلها مع أطراف متهمة بدعم قوات حفتر، ويعتقد أيضًا أنها متورطة في تنفيذ عمليات عسكرية مباشرة ضد قوات فجر ليبيا ومجلس شورى ثوار بنغازي، والواقع يؤشر إلى نية فرنسا التدخل في ليبيا، ربما يكون أهم هذه المؤشرات تصريحات وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان العديدة، والتي أكد فيها أن على فرنسا أن تتحرك في ليبيا وأن تعبئ الأسرة الدولية حول مصير هذا البلد. وأشار إلى أن الجنوب الليبي يشكل بؤرة ومقصدًا للمجموعات الإرهابية من مالي وتونس والجزائر وربما العراق وسوريا[25].

- **إيطاليا:** بحكم أن ليبيا كانت أحد مستعمراتها فلا تزال تنظر إليها على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها، ولذلك فهي تعالج هذا الملف وفق مصالحها الخاصة بشئ من المكايدة من أطماع باقي الأطراف الدوليين، حيث يعتقد المسؤولون الايطاليون أن شركة "توتال" الفرنسية العاملة في المجال النفطي تمثل تهديدًا حقيقياً لشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959م، وقد اعترفت إيطاليا بـ "حكومة الوفاق" التي يرأسها "فايز السراج"، لكنها بالمقابل لم تقدم أي دعم عسكري لها، بسبب رغبتها في الحفاظ على التوازن مع مختلف الجبهات الليبية وعدم التأثير بالسلب على إمدادات النفط. وأضافت إيطاليا أنها مستعدة لقيادة ائتلاف من أوروبا وشمال أفريقيا لوقف تقدم تلك القوات التي باتت على مسافة 350 كيلومترا من السواحل الإيطالية[26]. وتوجهت إيطاليا الى التعاون والتنسيق مع الدولة التركية في بداية الأزمة الليبية في شهر أبريل 2019، لكنها بعد ذلك رفضت الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق في نوفمبر 2019، بسبب مخاوف اندلاع حرب طويلة المدى والتي ستأثر حتما على مصالحها، ومنذ بداية عام 2020 باتت إيطاليا تتحرك بشكل مختلف بغية لعب أدوار أكثر أهمية في الملف الليبي، حيث كان لوزير خارجية إيطاليا لويجي دي مايو عدة لقاءات مع رئيس حكومة الوفاق " فايز السراج واللواء خليفة حفتر.

- **ألمانيا:** تسعى إلى تخفيض حدة الصراع في ليبيا، والتوصل إلى حل سياسي دائم ينهي حالة التدخلات الخارجية المكثفة في المنطقة، ولذلك سارعت الخارجية الألمانية إلى زيادة جهودها منذ يونيو 2019 من أجل عقد مؤتمر دولي لبحث سبل الحل السياسي في ليبيا، وقد تمكنت من ذلك في مطلع عام 2020، عرفت الفترة التي تلت مؤتمر برلين تقارب بين الموقفين الألماني والإيطالي، حيث يسعا الطرفان للحد من تدفق السلاح إلى ليبيا، والدفع

باتجاه إطلاق عملية بحرية لدول الاتحاد الأوروبي بهدف مراقبة الشواطئ الليبية، ويعتبر الموقف الألماني أكثر عقلانية حيث نجحت ألمانيا في جمع الفرقاء أكثر من مرة، وبذلت الديبلوماسية الألمانية مجهودات جبارة في سبيل التوصل إلى حل يرضي كل أطراف الصراع، لكن تشعب الصراع وتعدد أطرفه صعب من مهمة التوصل إلى إتفاق نهائي لوقف إطلاق النار.

ورغم وجود بعض الاختلافات والخلافات في المواقف الدولية ، مثل الخلاف بين كلًا من إيطاليا وفرنسا اللتين تطالبان بدور دولي في ليبيا لحماية مصالحهما الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبين الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين ترفضان التدخل العسكري، فإن أيًا من هذه الأطراف لا يبدو مستعدًا في الظروف الراهنة للتدخل المباشر في الأزمة الليبية ، وهو ما عكسه البيان الأوروبي الأمريكي المشترك الذي صدر قبيل انعقاد جلسة الأمن الدولي بشأن ليبيا والذي أكد على حل الأزمة الليبية يجب أن يكون سياسيًا، فبرغم طرح مبادرات لبعض الدول تتضمن فكرة التدخل العسكري الدولي في ليبيا، فان هذا النوع من التدخل يصعب إنجازه بدون مشاركة أمريكية. [27].

وقد تركزت غالبية جهود القوى الكبرى خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على دعم جهود الأمم المتحدة لبدء حوار سياسي داخلي لحل الأزمة الليبية، وفي ذات السياق، حث القوى الإقليمية على عدم التدخل لدعم أطراف الأزمة عسكريًا، والتلويح بورقة العقوبات، إذا لم تستجب الأطراف الداخلية والإقليمية لوقف إطلاق النار[28] .

وانطلاقا من الواقع وقواعد المنطق؛ فإن هناك أربعة سيناريوهات محتملة للأزمة الليبية:

- **أولها:** وقف الأعمال القتالية والحل السياسي على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه،
- **وثانيها:** عسكرة الدولة وحسم الاقتتال في ليبيا لصالح أحد الأطراف المتصارعة،
- **وثالثها:** تقسيم الدولة وترسيم الإنقسام السياسي،
- **وآخرها:** استمرار الوضع القائم والمتمثل بالاقتتال والفوضى.

ولا جدال؛ أن استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، غير أن نجاح سيناريوهيّ التقسيم أو عسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية.

وفي المقابل فإن سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيديْن الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلاً، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى.

المبحث الثالث

ديناميكيات الصراع الليبي

انهارت المؤسسات الأمنية منذ اندلاع الثورة الليبية عام 2011، وأصبحت القوة هي المحدد الرئيس للتوازنات السياسية والعلاقات القبلية. لذا عملت كل قبيلة على تعظيم قوتها عبر تحالفات داخلية وخارجية لضمان عدم تهميشها من المشهد السياسي.

وفي عام 2015، تم إبرام اتفاقية الصخيرات برعاية الأمم المتحدة لإنهاء الحرب الأهلية، وكان من المفترض إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل ديسمبر 2017، ومع ذلك، انقضى الجدول الزمني القانوني للاتفاقية دون نقل السلطة إلى جهاز منتخب، وفي عام 2019 ، شنت قوات حفتر حرباً على طرابلس، على أمل إنهاء الصراع عسكرياً، وحققت قوات حفتر في البداية تقدمًا ملحوظًا على الأرض، لكن سرعة التدخل التركي وتحصين دفاعات حكومة الوفاق الوطني مكّن قواتها من الاستيلاء على المدن المحيطة بالعاصمة. في وقت لاحق، وأجبرت قوات حفتر على التراجع إلى مدينة سرت الساحلية، حيث توقف الصراع في مارس 2021 مخلفًا حكومة جديدة، عُرفت باسم حكومة الوحدة الوطنية، أو حكومة الوفاق الوطني والتي وسعت إلى الحفاظ على المصالحة بين الأطراف المتنافسة، منذ ذلك الحين، تشهد ليبيا حالة من الهدوء. ومع ذلك، هناك مجموعة من الديناميكيات التي تؤثر على توازن القوى الداخلي وقد تتكرر الحرب في أي لحظة.

- **ديناميكيات الصراع ومفاصل الاستقرار في المجتمع الليبي**[29].:

أولاً، كانت وستظل التحالفات القبلية هي حجر الزاوية في استقرار النظام السياسي الليبي: فعندما تولى القذافي حكم ليبيا، شكل تحالفًا عشائريًا جديدًا لضمان عدم الطعن في حكمه، ولترسيخ هذا التحالف استخدم القذافي الاقتصاد غير القانوني، أو اقتصاد الظل، لتعظيم فوائد القبائل الموالية له، وشملت هذه الأنشطة غير المشروعة تهريب المواد والسلع والمخدرات والأسلحة عبر الحدود الغربية والجنوبية للبلاد، و بالتأكيد أدت سياسة المحسوبية والتوزيع غير العادل للثروة إلى زيادة الفجوة بين القبائل وهو ما وفر تربة خصبة للإقتال الداخلي في عام 2011 كأنصار ومعارضين للنظام[30].

بعد سقوط النظام، ازدهر الاقتصاد غير الشرعي على طول الحدود الغربية وخاصة الحدود الليبية التونسية، وأصبح من الصعب تقييده للهروب من الحظر العسكري الذي فرضته الأمم المتحدة، تم استخدام أنشطة التهريب كوسيلة لتسليح المليشيات والجماعات المسلحة في الغرب. كما أن بعض المليشيات شاركت في هذه الأنشطة، واستخدمت الإيرادات المتحققة لدفع رواتب أفرادها[31].

وحالياً، اتخذت تونس برئاسة قيس سعيد خطوات نحو معسكر حفتر، واعتمدت إجراءات صارمة للحد من عمليات التهريب على الحدود. وهذا يحرم الميليشيات الغربية من مصدر مضمون للأسلحة والأموال ويترك تركيا المصدر الرئيسي الوحيد لدعم المعسكر الغربي. وأيضًا ، في يونيو 2021 ، أعلن حفتر الحدود الغربية مع الجزائر منطقة عسكرية، في محاولة لصد كل أنواع التهريب القادمة من الجزائر التي دعمت المعسكر الغربي. وكانت مستعدة للتدخل عسكريًا لمنع سقوط طرابلس بأيدي حفتر.

ثانيًا، النفط مورد حاسم قد يشعل الحرب في أي لحظة: من يتحكم في عائدات النفط يسيطر على ليبيا، وذلك لأنه سيكون لديه أموال كافية لشراء ولاء القبائل وتقع معظم البنى التحتية النفطية في الشرق وتسيطر عليها قوات حفتر عسكريا، على الرغم من ذلك فإن المؤسسة الوطنية للنفط في الغرب هي الكيان القانوني الوحيد المسؤول عن تسويق وتصدير النفط. وفي أحد المراحل، منعت قوات حفتر تصدير النفط من الموانئ الرئيسية في الشرق، مما تسبب في

خسارة البلاد 55 مليون دولار يوميًا ، كمحاولة لتعطيل حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، و تعتمد حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس حاليا على المجتمع الدولي للضغط على المشير حفتر كي لا يوقف تصدير النفط، ومع ذلك ، لدى المشير حفتر طرق أخرى لتنفيذ خططه، حيث يستخدم الإضرابات والاحتجاجات العمالية لوقف تكرير النفط. على سبيل المثال ، في سبتمبر 2021 منعت الاحتجاجات العمالية في مينائي حاركا ورأس لانوف تصدير النفط، مطالبة باستقالة مصطفى صنع الله رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس وهو شخصية سياسية مرتبطة بحكومة الوحدة الوطنية[32].

ثالثاً، الصراع الأيديولوجي بين العلمانية والإسلاموية: وهو وجه آخر للصراع بين المعسكرين. يعرف حفتر نفسه بأنه زعيم علماني يقاتل الإسلاموية في الغرب. كما أن قوات حفتر تعتبر نفسها القوة الشرعية الوحيدة في ليبيا وتدعو القوات الغربية إلى تفكيك هياكلها. بل على العكس من ذلك، تعترف الميليشيات الإسلامية والثورية في الغرب بحفتر باعتباره خارجا عن القانون يحاول إقامة حكم عسكري رسمي بمساعدة بعض القوى الإقليمية. وهذا يشير إلى أن العلاقة بين الجانبين هي "لعبة محصلتها صفر"، حيث يرفض الطرفان قبول وجود بعضهما البعض في مستقبل ليبيا[33].

رابعًا: تجاذبات المصالح والقوة بين الثورة والدولة العميقة: حيث تلعب المصالح المتغيرة للجماعات المسلحة دورًا في إطالة أمد الحرب والتأثير على توازن القوى الداخلي، فمنذ عام 2011 والمجموعات المسلحة التي تقاتل من أجل مكاسب اقتصادية وسياسية هي الأكثر عرضة لتغيير تحالفاتها لتعظيم الفائدة، على سبيل المثال، حاربت جماعة الزنتان النظام عام 2011 كجزء من القوى الثورية، في عام 2014 تحالفت مع حفتر (المناهض للثورة وداهمت البرلمان في طرابلس). في عام 2020، وبعد تفاهمات مع حكومة الوفاق الوطني، ابتعدت جماعة الزنتان عن معسكر حفتر وانسحبت من قاعدة الوطية الجوية، مما سمح لحكومة الوفاق بالاستيلاء على هذه المنطقة الاستراتيجية واستخدامها لاحقًا كقاعدة انطلاق لعملياتها العسكرية في ترهونة. كان هذا أمرًا حاسما في دفع قوات حفتر للعودة إلى الجفرة وسرت مرة أخرى إذا قررت هذه المجموعة التحالف مع المعسكر الشرقي ، فسيكون لحفتر أداة مؤثرة للضغط على الحكومة في طرابلس[34].

وفي النهاية يجب أن نؤكد على أن الوضع السياسي في ليبيا مرتبط بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، لكن التحالفات والعلاقات القبلية تظل هي الأهم بكل تأكيد.

المبحث الخامس

التحديات التي تواجه ليبيا بعد 2011م

إثر سقوط نظام القذافي في أواخر 2011 واجهت الثورة الليبية جملة من التحديات؛ السياسية والأمنية والاجتماعية المعقدة ، فتجربة التغيير القصيرة السريعة والمثقلة بتركة إهمال وتسلط عقود، فضلًا عن فشل إدارة المرحلة بفعل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الثورة ولم تمهلها لتقديم حلول ومعالجات جادة للواقع الليبي ، ولاسيما أن ليبيا أصبحت مفتوحة على مصراعيها بسبب غياب المؤسسات طوال العهد البائد للتأثيرات الخارجية الإقليمية والدولية والتي لا تعير اهتمامًا صادقًا لمصلحة الشعب الليبي بقدر ما أنها تنطلق من مصالحها الضيقة.

أما أبرز التحديات فيمكن أن نجملها فيما يلي:

1 – التحديات السياسية والأمنية.

لقد شكل الانفلات الأمني المقرون بتصاعد الأنشطة الإرهابية ملمحًا بارزًا للتطورات التي شهدتها ليبيا خلال سنوات ما بعد الثورة، الأمر الذي يكشف في جانب منه عن صعوبة وتعثر جهود إصلاح الأجهزة والمؤسسات الأمنية في البلاد. فالليبيون في هذه الظروف كانوا بحاجة إلى دولة مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني، كما هم بحاجة أكبر إلى هامش كافٍ من الوقت لنجاح التجربة واستيعابها وليسوا بحاجة إلى دولة ميليشيات تصنع وتفرخ مقاتلين لا تعرف لهم أجندة وطنية واضحة.

وتشير التقديرات إلى تضاعف عدد المسلحين بعد ثورة 17 فبراير إلى أكثر من ثمانية أضعاف. فبعدما كانت التقديرات تشير إلى 30 ألف ثائر ومسلح مع بدايات الثورة في عام2011 ، وصل العدد في العام 2014 إلى 300 ألف، وناهز تعداد الميليشيات 1700 مليشيا مسلحة. فضلًا عن انتشار ما يزيد على نحو 21 مليون قطعة سلاح، حسب بيانات الأمم المتحدة لعام 2013، وبعدما كان الهدف من بقاء بعض المليشيات حفظ الأمن ، تحولت إلى مهدد مستمر له[35] .

وتعتبر الأوضاع الأمنية في ليبيا كارثية بكل المقاييس، حيث شهدت خلال عام 2013 الكثير من التفجيرات التي استهدفت مؤسسات مدنية وعسكرية ، ومحاولات وعمليات اغتيال أصابت شخصيات دينية وسياسية وإعلامية وعناصر من الجيش والشرطة. فضلاً على أعمال الخطف التي انتشرت على نطاق واسع. حتى وصل الأمر إلى حد اختطاف رئيس الوزراء السابق علي زيدان في أكتوبر 2013 ، واحتجازه لساعات قبل الإفراج عنه. ولا يقل خطورة عن ذلك القيام بالسيطرة على المنشآت النفطية والسيطرة على ثلاثة من أكبر موانئ تصدير النفط في الليبي في الشرق ، الأمر الذي ألحق أضرارًا جسيمة بالاقتصاد الليبي الذي يعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل ، حيث انخفض الإنتاج من 1،6 مليون برميل يوميًا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013 إلى نحو النصف بعد إغلاق الموانئ، وحتى فبراير 2014 لم تستطيع السلطات الليبية وضع نهاية لهذا الأمر. كما تسببت الفوضى الأمنية في ليبيا في ضعف الاستثمار الأجنبي ، وقلة الشركات الأجنبية الراغبة بالعمل في البلاد،، ولاسيما مع تراجع الخدمات العامة والتنموية التي توفرها الدولة للمواطنين[36] .

يشير ذلك إلى ، أن بند المرتبات وما في حكمها بلغ 72% من موازنة عام 2013، أي ارتفع بند المرتبات في الميزانية ، من 5 مليار دينار في العام 2010 إلى 25 مليار دينار عام 2013 ، وكان صندوق النقد الدولي قد توقع أن تتحول ليبيا إلى دولة مدينة في عام 2017 [37].

إن أبرز التحديات التي تواجهها الأمن في ليبيا اليوم؛ هي عملية إعادة بناء الشرطة والجيش الليبي على أسس مهنية ووطنية، حيث ثمة عراقيل عدة، منها غياب التوافق السياسي، وانتشار السلاح على نطاق واسع في طول البلاد وعرضها ، وانتشار الميليشيات والكتائب المسلحة، وتفاسم مجالس القبائل ومجالس الثوار النفوذ والسيطرة على مناطق واسع من البلاد، ناهيك عن فشل السلطات الانتقالية في إدماج الثوار في الجيش والمؤسسات الأمنية على أسس وطنية ، بل والاستعانة أحيانا أو توظيف بعض الميليشيات المسلحة لتحقيق مهمات أمنية[38].

2- تحديات المصالحة الوطنية.

لا يمكن إغفال العديد من المعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق المصالحة الوطنية، ومن أبرزها: تعارض المواقف والتصورات بشأن خطوات المصالحة وشكلها ونتائجها على مصالح كل طرف ، ومدى استعداد الأطراف المتنازعة للمصالحة ، ومدى الاستعداد لتقديم التنازلات من أجل تحقيقها[39]. ولهذا يجب على كل الأطراف تجنب لتصورات والشروط التعجيزية للاندماج في المصالحة الوطنية، ولاسيما في ظل الحقد المتبادل والشعور بالرغبة في الثأر بين المنتمين للنظام الجديد الثأر ، والأطراف المحسوبة على النظام السابق والدولة العميقة، فالمصالحة والحالة المتأزمة في المجتمع الليبي تفضي ألا يستثني أحدا من المصالحة والانتماء للدولة الجديدة ، كما تقتضي ألا يستبعد أي شخص من المشاركة مادام أنه غير متورط في جريمة جنائية محددة، بمعنى آخر، يجب أن تقتصر المحاسبة على الجرائم الجنائية قط، أما الجرائم السياسية المتعلقة بالنظام السابق، فلابد من غفرانها واعتبارها اجتهاد خاطئ حتى يمكن لهذه المصالحة أن تولد.

غير أن قانون العزل السياسي، والذي تم إقراره تحت تهديد السلاح ومحاصرة واقتحام وزارتي العدل والخارجية من قبل الميليشيات المسلحة يثير المخاوف والشكوك لدى بعض الأطراف من جدوى المصالحة الوطنية ومكتسباتها والتي يمكن أن يضرب بها قانون العزل السياسي عرض الحائط، فإن اعتماد منهجًا واسعًا في تنفيذًا القانون بالتأكيد سيؤدي إلى تهميش جزء كبير من المجتمع الليبي ، وسيهدد وحدته ، وقد ظهرت تداعيات هذا القانون واضحة في العديد من الأزمات، ومن ذلك المحاولة الانقلابية بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر في فبراير 2014 والتي قامت في إطار الهزات الارتدادية لقانون العزل السياسي ومحاولة القوى والرموز المستهدفة من هذا القانون البقاء وضمان وجودها في الخريطة السياسية المستقبلية لليبيا[40] .

3- تحدي العامل الخارجي (المصالح والأطماع الدولية).

لعل من نكد الدنيا على الدولة الليبية؛ تعدد وتنوع الأطراف الخارجية ، ووتعدد وتنوع مصالحها وأطماعها وتوجهاتها داخل الأراضي الليبية، ففي سياق عبث هذا التحدي الخارجي والذي يخطط ويصيغ قراراته بعيدًا عن اعتبارات المصلحة أو المصالحة الليبية والشعب الليبي، ثمة دور لبعض من الدول العربية فيما يحدث في ليبيا، أملًا منها في

ترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر، سعيا لتحقيق أجنداتها الخاصة في إطار التجاذب السياسي، بعض الأطراف باعثها هو السيطرة على الحركات الدينية، وكبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، وحشر الربيع العربي في الزاوية الضيقة، من تلك الدول؛ محور (الإمارات– مصر – السعودية)، ودول عربية وأقليمية أخرى باعثها هو مناصر الثورة الليبية كطرف مقابل للطرف الأول ومكايدة سياسية دون تحسبًا أو توجسًا من التيارات الدينية ، ومنها محور (تركيا– قطر) ، فضلًا عن الأطراف الدولية الأخرى التي تبحث عن مصالحها الشخصية وعلى رأسها النفط، والنفوذ الدولي[41].

أما الصراع الداخلي بين المناطق والقبائل؛ فلا مبرر له سوى الرغبة في تطبيق مبدأ العزل السياسي ورفض أي مشاركة لمن عمل ضمن نظام القذافي، حتى وإن كانوا قد شاركوا في الثورة ضده أو في دعمها، وإقصاء كل من عمل مع نظام القذافي وتدمير مؤسساته، ورفع شعارات التخلص من النظام كاملًا، وهو خيار مماثل لسياسة تصفية البعث في العراق بعد سقوط صدام، وهو ما لم نر له نتائج حتى بعد سقوط صدام بعشرين عام إلا استمرار الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والأمني، حتى وإن كان مصدره من خارج العراق، إلا أن المناخ السياسي الانتقامي في العراق هو الذي يسمح ويشجع على هذه التدخلات الخارجية بسبب عدم التوافق الداخلي[42] ، ولقد عبرت كثير من الأصوات عن القلق الذي ينتابها جراء تدخلات أطراف خارجية بشؤون البلاد، كما تم الحديث عن الانتهاكات المتكررة للسيادة الوطنية الليبية، بما فيها اختراق الأراضي والأجواء الليبية حتى باتت مسرحًا لأجهزة مخابرات الكثير من الدول .

يمكن القول؛ بإن ليبيا هي جزء من معادلة إقليمية عربية ، وأن الصراع الدائر فيها واستمراره ليس قائما بفعل المعطيات والحسابات الداخلية حصرًا على أهمية تلك المعطيات والحسابات. ذلك أن هناك معركة تكسير عظام شديدة بين قوى خارجية إقليمية ودولية ، بعضها مؤيدة للتغيير الثوري، وأخرى معادية له (تركيا وقطر وايطاليا والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة – بدعمها لعملية فجر ليبيا) – و(مصر والسعودية والإمارات وفرنسا وروسيا– بدعمها للواء المتقاعد خليفة حفتر). فضلًا ع وجود تربص من جهات مواقفها باهتة حتى الأن لما ستؤول إليه الأمور في ليبيا بين الخصوم[43].

المبحث السادس

إعادة البناء وضرورة تلازم المسارات :

(الأمن - الديمقراطية- التنمية والعصرنة)

أولًا : استراتيجية واضحة وقوية لمواجهة الفوضى الأمنية.

إن أول ما تحتاجه الدولة الليبية اليوم لمواجهة التحديات الراهنة؛ هو استراتيجية واضحة لمواجهة الفوضى الأمنية[44] ، وذلك لن يتحقق إلا بوضع ضوابط دستورية وقانونية لمجابهة كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار الليبي، الشئ الذي سيحبط كل المؤامرات التي تحاك من طرف أنصار النظام السابق، الذي يسعون بكل جهد لتشويه ثورة السابع عشر

من فبراير، وإظهار الدولة الليبية الجديدة بمظهر الدولة الفاشلة، العاجزة عن تأمين مواطنيها من خوف وإطعامهم من جوع، حيث يتعين على الدولة الليبية الجديدة إقناع الشعب الليبي والرأي العام الوطني والدولي بجدوائية التغيير الذي حصل في ليبيا[45]؛ **ولمواجهة الفوضى الأمنية يجب العمل على الآتي**[46]:

- **توفير الدعم لعملية المصالحة، وتعزيز قوات الأمن القومي:-**

رغم مبادرات الإدماج؛ للسيطرة على الجماعات المسلحة المنتشرة في البلاد، والتي يتجاوز حجمها وقوة نيرانها حجم وقوة نيران الجيش والشرطة النظاميين، إلا أن الحكومة المركزية ما زالت تكافح، وقد أنشأت الحكومة وهذه الجماعات، على حدّ سواء، العديد من الكيانات الأمنية الهجينة ، مثل – اللجان الأمنية العليا، وقوة درع ليبيا – والتي تتسم سلطاتها بالحدود الغامضة والملتبسة أحيانًا، كما تتهم أحيانًا بضعف الولاء للمركز، والنزوع نحو الاقتتال.

ولكي يتحقّق السلام الدائم وتترسّخ عملية التحوّل الديمقراطي، على الحكومة الليبية، وبدعم دولي، بناء قطاع أمني شامل ومسؤول، فهناك حكومة مركزية غير قادرة وتكافح من أجل فرض سلطتها، وهناك قوات خليفة حفتر في الشرق ، وبينهم العديد من المليشيات والجماعات المسلحة في طول ليبيا وعرضها، وهناك الحدود الليبية التي أصبح من السهل اختراقها بسبب اضطراب الوضع الأمني وضعف الحراسة ، ما يسمح بتهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع وانتقال المسلحين عبر أفريقيا والشرق الأوسط. والقائمة تطول وتطول[47].

- **تأثيره الوضع الأمني المضطرب على مستقبل ليبيا**

تعاني ليبيا من اضطراب أمني يعزى إلى قوة واستقلالية الجماعات الثورية المسلحة في البلاد (والتي تعرف في اللغة المحلية، اعتماداً على حجمها، بـ"الكتائب"، أو"الألوية" أو"السرايا") في مقابل ضعف الجيش النظامي والشرطة النظامية، بيد أن هذا التفسير يتجاهل حقيقة أن المشاكل المتعلقة بقطاع الأمن في ليبيا سياسية في الأساس، ويجب أن تتم معالجتها من خلال مسار موازٍ من الحوار الوطني والشمولية، بدلاً من أن تحاول أحد أطراف الصراع احتكار القوة.

تحتاج الحكومة الليبية إلى بناء قطاع أمني مسؤول وشامل. وسيحدّد المسار الذي تختاره ، إلى حدّ كبير، ما إذا كان مستقبلها السياسي سيتجه نحو التشرذم والفتنة، والاستبداد العسكري والحكم السلطوي، أو نحو توازن سليم بين المدنيين والعسكريين يسهّل عملية التحوّل الديمقراطي، ويجب أن تتحمّل الحكومة الليبية الجزء الأكبر من عبء بناء قطاع أمني قوي، ولكن لايزال هناك الكثير مما يمكن أن يفعله أصدقاء ليبيا الإقليميين والدوليون [48].

يعاني جهاز الأمن الليبي من حالة من الفوضى. وقد حاولت الحكومة المركزية بعد الثورة، من دون نجاح يُذكَر، إظهار درجة من السيطرة على العديد من الجماعات الثورية المسلحة في البلاد وتنظيمها، ولكن نتيجة لهذا الجهد وهذه المحاولات، تشُكلَت كيانات أمنية هجينة، فظهرت في صورة جهات فاعلة الرسمية وغير الرسمية، ذات حدود سلطوية ملتبسة، ومما يعقّد فعالية واستدامة هذا التنظيم الأمني الهجين التسلسل القيادي المشوّش، والمنافسات الشخصية، والمهمات الفائضة عن الحاجة، والتنافس البيروقراطي على الموارد.

والحقيقة أنه جرى دمج الغالبية العظمى من الجماعات المسلحة في ائتلافين؛ هما اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا (التي أُسست كقوة درك انتقالية)، واللذان يحصلان على رواتبهما من وزارة الداخلية وهيئة الأركان ويخضعان إلى سلطتهما على التوالي. كما أصبحت قلة لا بأس بها من الجماعات جزءاً من جهاز الأمن الوقائي، وهو قوة لمكافحة

التجسّس تخضع إلى رئيس الأركان، أو حرس الحدود (بما في ذلك منظمة شقيقة مسؤولة عن حراسة المنشآت الحيوية).

ومن الناحية النظرية، يفترض بهذه الوحدات، وخاصة اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا، أن تزيد عدد الجيش النظامي والشرطة، لكن الواقع يشير إلى أنها تعمل باستقلالية. ويسعى بعضها إلى تحقيق أجندات إيديولوجية وسياسية، في حين يتبنّى البعض الآخر وجهات نظر محلية وفردية وجرمية في بعض الأحيان، وقد كانت هذه الديناميكية أكثر وضوحاً أثناء حصار الوزارات الحكومية من جانب عناصر من اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا في مايو 2013 لأن هذا الحدث تضمّن، وعلى نحو غير عادي، مشاركة عدد من مختلف الكيانات الأمنية والكتائب المحلية التي تعاونت لتحقيق هدف سياسي مشترك. طالبوا في البداية بإقرار ما يسمى قانون العزل السياسي(49).

وقد مثّلت هيئة شؤون المحاربين إنجازاً واعداً على صعيد الدمج، وكانت الهيئة تهدف إلى قياس نوايا وطموحات مقاتلي الكتائب، غير أن الهيئة لم تحظَ سوى بقدر محدود من التعاون، ولاسيما من المجموعات الموجودة في مصراته وطرابلس ومن وزارتَي الداخلية والدفاع.

مؤخّراً، كما تصوّر مكتب رئيس الوزراء علي زيدان أن الحرس الوطني يمكن أن يكون وسيلة لإخضاع أفراد قوة درع ليبيا إلى سيطرة الدولة ، وأن الحرس الوطني كقوة قوامها 35 ألفاً من المتطوعين، تأخذ على عاتقها القيام بعدد من مهام الشرطة الداخلية، وقد شُكلَت القوة لتكون مشروعاً مدّته سنتان ينطوي على نقل المجندين الراغبين إلى القوات المسلحة النظامية مع توفير فرص عمل لمَن لا يرغبون. وفي نهاية فترة السنتين، يعود ما تبقى من الحرس الوطني ليصبح قوة احتياطية. لكن يبدو أن أفراد الجماعات المسلحة الذين يرغبون في الحصول على وظائف أمنية، يفضّلون انتظار الإصلاح السياسي وإصلاح قطاع الأمن على الانضمام إلى كيان ثالث غامض كالحرس الوطني. ولأن خطة الحرس الوطني لا تتناول صراحة هذه الشواغل السياسية، فإنها تبدو وكأنها وضعت من دون إجراء مشاورات واسعة، فقد عارض البرلمان الليبي المنتخب والمؤتمر الوطني العام الخطة مراراً وتكراراً و شكّك فيها(50).

يعود امتلاك الجماعات المسلحة لقدراً كبيراً من السلطة مقابل الضعف الشديد الذي يعاني منه قطاع الأمن في جزء منه، إلى الحالة المزرية لقوات الأمن النظامية. فالقوات المسلحة الليبية التي عانت من الإهمال في فترة حكم القذافي، الذي كان يخشى من قدرتها على تدبير الانقلابات، لا تزال سيئة التجهيز والتدريب، وتعاني من التضخّم وقلة الكفاءة في الرتب العليا. وفي بعض أنحاء البلاد، لا يسيطر الجيش على منشآته الخاصة، ولا يوجد تنسيق داخلي يذكر بين الكتائب المكوّنة له، كما أن الجهود المحلية لتجنيد القوات وتدريبها غير مكتملة وغير متناسقة. إضافة إلى ذلك، فإن علاقات القوات المسلحة مع قوات درع ليبيا والقوات شبه العسكرية الأخرى عدائية في كثير من الأحيان. وتعمل قوة الشرطة على نحو أفضل قليلاً، إلا أنها غير مجهزة للتعامل مع مهام حفظ الأمن الأكثر صعوبة وخطراً (مثل جهود مكافحة المخدرات)(51).

استحوذت القوات المسلحة وقوات الشرطة على مكانة ثانوية، مقارنةً بقوة درع ليبيا واللجان الأمنية العليا والعديد من القوات شبه العسكرية الأخرى، وهو ما يمثل انعكاساً وتجسيداً ساخراً لطريقة التنظيم التي كانت قائمة في السنوات الأخيرة من حكم القذافي. فقد تنازلت قوات الجيش والشرطة آنذاك عن المهام التنفيذية للكتائب الأمنية التي كان يقودها أبناء القذافي وجهاز الأمن الداخلي المسؤول أمام مكتب القذافي مباشرة.

وبسبب غياب توجّه استراتيجي وشفافية واضحة في تخصيص الموارد، أصبح الثوار في البلاد يشتبهون في أن قطاع الدفاع ووزارة الداخلية – إن لم يكن فروع أخرى من الحكومة مثل وزارة العدل – يعملون على استمرار مصالح من خدموا نظام القذافي. ويعتقد قادة الكتائب الثورية الذين يرغبون في بلورة مستقبل قطاعات الدفاع أو الشرطة أو الاستخبارات بأن الصفوف العليا في الجيش لا يتركون لهم مجالاً لتولّي مناصب ذات تأثير، فهم لا يرغبون في التخلّي عن نفوذهم، بينما لم يتم بعد إكتمال المؤسّسات السياسية الرئيسة في البلاد بشكل واضح (الدستور والبرلمان) أو أنها مختلّة ومتأخرة أو مشلولة بسبب حالة الجمود. من جانبهم، قاوم كبار ضباط الجيش عملية دمج الثوار، الذين يُعَدّون إما مسيّسين بشكل مفرط أو إسلاميين أو رعاعاً غير منضبطين(52).

إزاء هذه الخلفية، يحاول المجتمع الدولي تدريب الجنود الليبيين، وقد وقّعت دول عدة من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) اتفاقيات لتدريب قوة عسكرية جديدة ذات "أغراض عامة" قوامها حوالى 19500 عنصر، التزمت الولايات المتحدة بتدريب ما بين 5 و8 آلاف جندي ليبي تحت إشراف "قيادة أفريقيا" التابعة للبنتاغون، ومع ذلك، لا يزال ثمة مخاوف جدّية داخل الحكومة الأميركية حول الأدوار المحدّدة لمثل هذه القوة، والإشراف عليها وصلاحيات قيادتها، وعلاقتها مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وربما الأهم من ذلك، درجة الدعم والتأييد التي ستحظى بها من الجماعات المسلحة والفصائل السياسية في ليبيا. إضافة إلى ذلك، ربما تدرّب الولايات المتحدة أيضاً وحدتَين بحجم سرية من القوات الخاصة الليبية. كل هذا يشير إلى قطاع أمن ليبي يتّسم بالفوضى وفي حاجة ماسة إلى الإصلاح، إذا ما أُريدَ للدولة أن تستقرّ، ولعملية الانتقال الديمقراطي أن تترسّخ(53).

ينبغي على الحكومة الليبية، إذا ما أرادت أن تمضي قدماً، أن تعمل على تدريب المؤسّسات الأمنية للدولة وتجهيزها وإصلاحها، والتغلّب على الشعور بارتباطها بالنظام السابق، ويجب أن تسرّح وتنزع سلاح العناصر التي لا يمكن دمجها في كيان موحّد، من دون التسبّب في حدوث استقطاب في قطاع الأمن مفكّك الأوصال بالفعل، ولكي تحقّق ليبيا سلاماً دائماً، يجب أن يتحرّك هذان المساران بصورة منسّقة ومتناغمة بدلاً من العمل وإحدهما ضدّ الآخر بطريقة الفوز على حساب الآخرين .

- **دور المجتمع الدولي في بناء قطاع الأمن في ليبيا.**

ان المجتمع الدولي لم يمدّ يد المساعدة للدولة الليبية في المسألة الأمنية إلا عندما طلبت منه ذلك السلطة السياسية المُعترَف بها، لهذا السبب ينبغي البتّ في مهام التفويض والدعم الخاصة بهذه المسألة. ولذا فإن المطلوب الأن أكثر من أي وقت مضى هو اتباع مقاربة منسّقة بين جميع الجهات الفاعلة المعنية في بناء قطاع الأمن في ليبيا(54).

تنفيذ برنامج حوار وطني يحدد أهدافاً محدّدة ترتبط بتوحيد قطاع الدفاع والأمن .يجب أن يفضي هذا البرنامج، الذي تشتدّ الحاجة إليه، إلى اتفاق بشأن الالتزام بإصلاح الجيش الليبي وتوحيده، فضلاً عن قطاعَي وزارة الداخلية والاستخبارات. وينبغي أن يشمل مراجعة شفافة ومفتوحة لسجلات الخدمة الخاصة بمَن خدموا في نظام القذافي خلال ثورة العام 2011، وإن أمكن، تحديد "خارطة طريق" واضحة لحلّ التشكيلات المسلحة المؤقتة. ويمكن الرجوع إلى البلدان التي تمتلك خبرات مماثلة، مثل جنوب أفريقيا – والهيئات الدولية مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – للحصول على المشورة والدعم.

إنجاز كتاب أبيض للدفاع يعدّ هيكلية للأمن القومي، مع التركيز على تشكيل هيئة شبيهة بمجلس الأمن القومي الأميركي من شأنها تنسيق الجهود المختلفة .هذه الوثيقة التأسيسية ضرورية لتحديد السلطات وحدود المسؤولية بين الوزارات والقطاع الأمني. (55).

تنظيم وتحديث الوظائف الغامضة وسلطة القيادة التي تمتلكها وزارة الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة والحكام العسكريون . فلايزال هناك قدر كبير من الخلط بشأن السلطات والصلاحيات التي تمتلكها هذه الكيانات. ويجب أن يتم إصدار تشريعات واضحة بشأن هذه الفروق .

تفكيك جهاز الأمن الوقائي والعناصر الرافضة من اللجان الأمنية العليا ونقل وظائفهم إلى الشرطة وأجهزة الاستخبارات .جهاز الأمن الوقائي هو من بقايا حقبة الثورة ويكرّر الوظائف التي ينبغي أن تؤدّيها في العادة أجهزة الشرطة والاستخبارات. ينبغي تفكيك الجهاز ونقل أعضاء مختارين منه إلى قوات الشرطة والاستخبارات بعد إجراء فحص شامل لهم، وبالمثل، اللجان الأمنية العليا لم تَعُد مجديةً وينبغي تفكيكها(56).

رفع رواتب الجيش النظامي والشرطة لتضاهي أو تزيد عن رواتب عناصر اللجان الأمنية العليا، ودرع ليبيا .تُعَدّ هذه الخطوة حاسمة لجذب الشبان الذين يعملون حالياً في الجماعات الثورية المسلحة. وفي حالة اللجان الأمنية العليا، فإن رواتب عناصرها تعادل ضعف الرواتب التي تدفع للشرطة العادية. وإلى أن تُحَلّ مشكلة الرواتب، ستبقى جهود وزارة الداخلية لتفكيك اللجان الأمنية العليا محبطة وفي وضع حرج. وبالمثل، فإن جدول أجور الجيش الليبي يتضاءل بالمقارنة مع جدول أجور قوة درع ليبيا، الأمر الذي يجعل من الصعب اجتذاب مجنّدين من ذوي النوعية الجيدة.

توضيح دور الحرس الوطني وحدود سلطته، وتنويع عمليات التجنيد فيه، وإنهاء التعارض بين مسؤولياته ومسؤوليات الجيش النظامي .لم تُحدَّد قط مهمة الحرس الوطني وسلسلة قيادته وتكوينه بصورة كاملة، الأمر الذي يجعله مصدراً للجدل السياسي الساخن. فقد توخّت الصيغ المختلفة للخطة الخاصة بالحرس الوطني أن يقوم بأدوار مختلفة من عمليات حراسة المنشآت الاستراتيجية إلى تولّي مسؤوليات أوسع تشبه مسؤوليات الدرك بشأن السيطرة على الحدود وضبط الأمن الداخلي. ونصّت أحدث خطة على أن يكون الحرس الوطني مسؤولاً أمام مكتب رئيس الوزراء، في حين يرغب الثوار في أن يكون تحت سيطرة المؤتمر الوطني العام خلال الفترة الأنتقالية، ومن ثم تحت إشراف وزارة الدفاع. وبهدف استقطاب دعم الثوار، يجب توضيح هذه المسائل، مع إيلاء اهتمام خاص للإشراف المدني من جانب المؤتمر الوطني العام. ولكي يتحقق النجاح في توحيد قطاع الأمن مفكّك الأوصال، يجب تنويع احتياجات التجنيد لضمان أن يكون الحرس الوطني مؤلّفاً من ضباط محترفين من الجيش ومقاتلين ثوريين على حدّ سواء، بصرف النظر عن خلفيّاتهم العسكرية الرسمية.

تشكيل كتائب مختلطة تماماً تتمتّع بروح وطنية للعمل الجماعي . يعاني الجيش النظامي وقوة درع ليبيا واللجان الأمنية العليا وحرس الحدود جميعاً من عدم وجود أعداد كافية من القوات المختلطة. إذ يتم تزويد الكثير من كتائب الجيش بشباب من منطقة واحدة بعينها، الأمر الذي يقلّل من جاذبية الجيش باعتباره قوة وطنية شاملة حقاً. ففي قوة درع ليبيا، أدّت عمليات تجنيد كتائب بأكملها بدلاً من تجنيد الأفراد إلى تعزيز الأنقسام الداخلي والمنافسة وعرقلة الشفافية، وأضعفت القيادة والسيطرة الداخلية.

يجب أن تدمج خطة استراتيجية منسّقة مركزياً، يتولّى رئيس هيئة الأركان إدارتها وتوجيهها، المجنّدين والمشاركين الجدد في برامج التدريب الدولية، بهدف تلطيف الولاءات للقبيلة أو المنطقة أو الفصيل السياسي [57].

الامتناع عن منح إذن لتمركز أي قوات أو إقامة أي وجود عسكري أجنبي على التراب الليبي .ينبغي أن تتم عمليات تدريب وتوجيه القوات الليبية من جانب القوات الأجنبية والمتعاقدين خارج ليبيا.

ويتطلّب القيام بذلك فهماً دقيقاً للجذور السياسية للمشكلات الأمنية في البلاد وخريطة طريق فعالة لتنظيم قطاع الأمن مفكّك الأوصال، وإضفاء الطابع الرسمي عليه. وهذه مهمة يجب أن يضطلع بها الليبيون أنفسهم في نهاية المطاف، لكنها أيضاً مهمة يستطيع المجتمع الدولي أن يفعل المزيد للمساعدة في إنجازها، وينبغي عليه ذلك.يتضح فيما سبق ضرورة الدفع باتجاه إجراء مصالحة سياسية، من خلال حوار وطني واسع يشمل جميع الفصائل والمناطق الليبية، ويضع أهدافاً واضحة ومحدّدة لتوحيد القطاع الأمني. بناء هيكلية فعالة للقطاع الأمني ذات مجلس شبيه بمجلس الأمن القومي الأميركي لتنسيق مختلف الجهود الأمنية .تبسيط الوظائف الغامضة وسلطة القيادة الخاصة بوزارة الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة والحكام العسكريين.إعادة التوازن إلى نظام موظفي الجيش، من خلال تنفيذ خطة تقاعد لتقليص كادر كبار الضباط المتضخم بشكل تدريجي، وتطوير صفوف الضباط الأعوان (ملازم ثان وملازم أول ونقيب) وضباط الصف .رفع رواتب الجيش النظامي والشرطة كي تضاهي أو تتجاوز رواتب اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا.بناء الحرس الوطني بوصفه قوة شاملة من المتطوعين تدمج عناصر اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا لمدة سنتين.توضيح مهمة الحرس الوطني وحدود سلطته وتنويع عمليات التجنيد، وحلّ مسألة التعارض بين مسؤولياته ومسؤوليات الجيش النظامي.نقل معظم وظائفه للجيش وجعله قوة احتياطية بعد الفترة الأنتقالية.تعزيز عمليات التدريب الأميركي والدولي للجيش وقوات الشرطة الليبية.فحص المجنّدين بعناية، والتأكيد على التدريب في مجال حقوق الأنسان، والإصرار على اتباع مسارين متوازيين للإصلاح المؤسّسي والحوار السياسي.الامتناع عن منح إذنٍ لتمركز القوات أو إقامة وجود عسكري على التراب الليبي[58].

- **تعزيز أمن الحدود.**

يمكن العمل على تعزيز أمن الحدود الليبية من خلال التكنولوجيا الحديثة والموظفين ذوي الخبرة، لضمان أن الحدود الشاسعة محكمة الإغلاق أمام المقاتلين ومهربي المهاجرين والبضائع والمخدرات.

يكفل المشروع نقل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب إلى ليبيا، وتزويدها بما تحتاج إليه من معدات ومهارات. ويجري تدريب الموظفين في الخطوط الأمامية على كيفية استخدام مجمل قواعد بيانات الأنتربول الجنائية العالمية خلال التحقيقات والعمليات على الصعيد الإقليمي. دراسة حالة: عملية في أحد الموانئ الليبية نفذت السلطات الليبية في ميناء الخمس البحري في أكتوبر 2020 عملية أبرزت الدعم العملي الذي يمكن لمشروع 'شراكة' تقديمه للبلدان المشاركة فيه. وهذه العملية التي قادها المكتب المركزي الوطني للإنتربول في طرابلس بالتعاون مع إدارة الجمارك وجهاز التحقيقات الجنائية وأجهزة أمنية أخرى عزّزت تبادل المعلومات ووسّعت نطاق الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة. وقدم الفريق المعني بمشروع 'شراكة' الدعم الميداني والتقني عن بُعد إلى المكتب المركزي الوطني في طرابلس، ووفر أجهزة نقالة أتاحت الاتصال بقواعد بيانات الأنتربول وأجهزته البيو مترية لرفع بصمات الأصابع. وأوفد

أكثر من 30 من أفراد الشرطة الليبية لإجراء ودقيقات في الأفراد وفي جوازات سفرهم؛ وأخذ بصمات الأصابع وصور الوجه من أفراد أطقم السفن المشبوهين؛ وتفتيش السفن والمركبات والشحنات. وخلال يومين، أجرى أفراد الشرطة أكثر من 400 تقصٍّ في قواعد بيانات الأنتربول واعترضوا حاويتين محملتين بمواد غير مشروعة. توفير لتحقيقات الميدانية معلومات استخباراتية استراتيجية تصدر عن البلدان المشاركة مجتمعةً. وتتمكن هذه البلدان بالتالي من معرفة أنماط عمل الشبكات الإجرامية الإرهابية وكشف التهديدات الناشئة وتعميم إنذارات مبكرة على المنطقة بأسرها. يمول الاتحاد الأوروبي مشروع الأنتربول .'South 'Sharaka ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير وجهات النظر الواردة في هذه الوثيقة على أنها تعكس الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي.

ثانياً: ترسيخ الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص السياسية.

لابد لتجذير الديمقراطية في الشعب الليبي من تقديم ضمانات لإنجاح هذه العملية، أي لا بد من تمكين جميع المواطنين الليبين على حد سواء من تكافؤ الفرص في الاستحقاقات السياسية[59] ، وإزاحة كل العوائق والعراقيل التي من شأنها أن تشكل عقبة في تحقيق هدف الديمقراطية، وذلك لن يتحقق إلا بتأهيل الطبقات المهمشة حتى تأخذ دورها الطبيعي في تنمية البلاد، وتمكين المرأة من خوض الانتخابات وإزاحة كل العراقيل من أمامها أيا كانت هذه العراقيل ،اجتماعية أو قانونية، لأن المرأة هي نصف المجتمع وبتهميشها تتحول لطاقة معطلة ، غير أن المسار الديمقراطي لا يمكن فصله عن المسار التنموي، وهو ما يحتم الرفع من وتيرة الإنتاج والتركيز على تنمية التعليم وتطوير المهارات الأكاديمية، وإعطاء عناية خاصة لتحسين الصحة والخدمات الطبية وتطوير الكادر البشري، وتقوية قدرات المواطنين الإنتاجية وتمويل مشاريعهم، وخلق عملية تنموية مستديمة تشمل السياسة الاقتصادية والتجارة والعمال، قابلة للاستمرار والوقاية من الأعباء والديون التي قد تثقل كاهل الأجيال القادمة[60].

لا بد من تمكين المواطن الليبي حتى يشعر بأهمية وضرورة مشاركته في التغيير، ولا يكتفي بدوره كمستفيد فقط من نتائج الثورة والعملية التنموية الجديدة ، وهو ما سيجعل المواطن الليبي يمارس خيار صياغة قراراته بنفسه، لا بد من ديمقراطية وحرية اقتصادية ووجود سلطة لا مركزية ومشاركة جميع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

- **نموذج الدولة الأنسب لليبيا اليوم.**

ما يحتاجه الشعب الليبي اليوم لبناء دولته الحديثة في هذه المرحلة هو **نموذج دولة مدنية بنكهة دينية نابعة من قيم وأخلاق المجتمع الليبي،** لكن قبل بناء نموذج الدولة المدنية لا بد من التمهيد لذلك بأرضية مهيأة ، وذلك سيكون بإقامة عدالة انتقالية يحاسب فيها كل من ارتكب جرمًا في حق الليبين، وهو ما يحتم إصلاح القضاء حتى يضمن للمتقاضين والمراجعين للمؤسسة القضائية محاكمات عادلة توفر كل الضمانات للمحاكمين، بالإضافة إلى إشاعة حقوق الإنسان ودعم المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وجبر الضرر عن كل من تضرروا خلال فترة النظام السابق، العدالة الانتقالية تضمن حياد وشفافية ووضوح المحاكمات والمساواة للجميع واحترام الكرامة الإنسانية للمواطن الليبي، الشئ الذي سيؤدي إلى انسجام ووئام المواطنين[61].

في الوقت نفسه الدولة الليبية الحديثة لا بد أن تبنى على أسس تنطلق من تراث وقيم الشعب الليبي مع القيم الإنسانية المعروفة كحرية التعبير وحرية الرأي والفكر واحترام حقوق الإنسان، ومجانبة التعليم، وتلاشي الإيديولوجيات والتعصب والتركيز على المواطنة التي تجمع جميع المواطنين الليبين، مع وضع بنية المجتمع وتركيبته القبلية والجهوية والعصبية في الحسبان، لأن القبلية والعصبيات والمليشيات والجماعات والإيديولوجيات تعيق بناء الدولة الحديثة، وفي الوقت نفسه لابد من اليقظة من تربص الخارج ومن بقايا النظام السابق الذين لا يريدون للدولة الليبية الحديثة أن تستقر، ومجانبة تثبيط الهمم من طرف الذين يتكلمون عن مآسي وإخفاقات الأمة ومواطن الضعف والخلل لأن منطق هؤلاء لا يريد للثورة أن تنجح فهؤلاء يركزون على عوامل التخلف، لأن مبرر ثورة 17 من فبراير كان ولا يزال للمفاصلة مع الدكتاتورية، لكن شركاء الثورة غير متفقين على آلية بناء الدولة الحديثة، وقد لعب عدم التراكم وغياب مؤسسات تنطلق الإدارة الجديدة منها وعليها تؤسس وكذلك غياب الرؤية المشتركة بين من كان يعارض النظام القديم وقد عانا من اضطهاده وبين من التحق بالثورة من النظام السابق فهناك انعدام ثقة بين شركاء الثورة فكلا الفئتين تكيل الاتهامات للأخرى، مما أدى إلى استقطاب حاد وتهييج وتحريض إعلامي خطير كانت له مضاعفاته على الثورة، والحفاظ على مكتسبات ثورة 17 فبراير يقتضي من الجميع التصرف بعقلانية وتأجيل الخلافات حتى ترسو سفينة الثورة على بر الأمان، والتأسيس للحرية ودعم منظمات المجتمع المدني حتى تساعد في توعية المجتمع وبناء الدولة، تأسيسا على الأفكار والقناعات التالية، لا بد من تصحيح لاتجاه الثورة واليقظة حتى لا تضيع مكتسبات الثورة وبالتالي تفتح الفرصة لعودة بقايا النظام القديم، وكذلك لابد من فتح حوار مثمر وبناء وجاد وصريح بين جميع الليبين والخروج بخلاصات يتم تنفيذها لصالح تحقيق أهداف الثورة تطبيق الديمقراطية بشفافية تامة، واستحضار الأبعاد المحددة للتنمية الليبية وهو ما يحتم الغوص في ماضي الشعب الليبي لاستخلاص الدروس والعبر واستخراج منهج يتماشى مع روح وقيم الشعب الليبي[62].

ثالثاً: ليبيا: وضرورة التنمية والعصرنة.

لم تكن للدولة الليبية أبدًا مشكلة في رأس المال المادي، نتيجة لما تزخر به الأرض الليبية من ثروة نفطية متميزة بإمكانها تغطية كل تكاليف البناء التنموي وتوفير حياة كريمة للمواطن الليبي، لكن المواطن لا يمكنه أن يواكب قاطرة التقدم ما لم يحظ بالتدريب والتكوين والتأهيل العلمي اللازم لإحداث ثورة تنموية وصناعية في المجتمع ، لأن الموارد البشرية هي أساس نهضة أي بلد يسعى لاستغلال موارده الطبيعية، ولكي تضع السلطات الليبية استراتيجية تنموية دقيقة عليها أن تهتم بمصادرها البشرية أولًا، وتستثمر في تكوينها العلمي بما يتناسب واحتياجات سوق العمل الليبي[63].

ما يحتاجه المواطن الليبي، اليوم هو خطة تنموية حقيقية ومستدامة ، تضاعف النمو الاقتصادي وتضمن توزعيه توزيعًا عادلًا في بيئة يتمكن فيها المواطن من تقرير مصيره ، والمشاركة في صنع القرارات التي لها تأثير على حياته، خطة تنموية تخلق فرص العمل وتوظف للجميع ، وتؤسس لشراكة اجتماعية حقيقية تجسد العدالة والشفافية بين المواطنين، فالعدالة الاجتماعية تخلف رأس مال بشري، وذلك يتجسد عند ما يشعر المواطن بالأمن والأمان والاستقرار، والشعور بالحس الوطني يجعل المواطن مهيئا للإبداع والابتكار باعتبار ذلك طبع وسجية[64]، حيث تصبح قيم المواطنة ثقافة بالنسبة له لا يحتاج لرقابة أو رادع حتى ينسجم مع النظم والقوانين، لأن وازعه الأخلاقي والوطني

يمليان عليه ذلك، وبالتالي تكون العملية التنموية في دولة ليبيا الحديثة نابعة من القيم والأعراف والثقافة الليبية ضمن عملية تحديث متطورة ومدروسة تلبي حاجات المواطنين.

- **أسس ومرتكزات التنمية الحديثة في ليبيا اليوم.**

إن أي تنمية حقيقية لابد أن تؤسس على مبدأ العدل والمساواة في توزيع الفرص وتقسيم الثروات، وبالتالي يكون مساهما مساهمة فعالة في إنتاج الثروة، مساهمة تتناسب مع نصيبه منها، وبالتالي التأثير في وضع البرامج والخطط واتخاذ القرارات المؤثرة في مستقبل الدولة، ولبناء المسار التنموي في ليبيا على أسس سلمية يتعين وضوح الرؤية وتوازن النظرة والتوسط في الممارسة السياسية، والتلاحم بين مكونات المجتمع الليبي من أجل التضامن لمصلحة الوطن وحفاظا على بيئته وثرواته وترشيد الاستهلاك في الثروة حفاظا على حق الأجيال القادمة، لأن استنزاف الثروة النفطية والمعدنية والطاقة غير المتجددة يؤدي إلى هدر نصيب الأجيال اللاحقة من ثروات وطنهم الطبيعية وهنا يكون مبدأ المحاصصة واردا بين الأجيال لكن محاصصة عادلة لتطوير وتحسين الأوضاع الاقتصادية لمختلف فئات المجتمع. تجسيدا لمبدأ الإنصاف والعدالة والمساواة حيث توزع الثروة توزيعًا عادلًا، كما أن وضع نظام ضريبي تصاعدي يأخذ من الغني للفقير ووضع نظام للقرض والادخار يمول المشاريع الصغيرة التي تدر دخلا لأصحاب الدخل المحدود كما يمكنها أن تساعد في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وبالتالي تقليص نسبة البطالة[65].

- **الاستثمار في التعليم.**

من اللازم أن تتخلص ليبيا العصرية من نظامها التعليمي القديم، الذي لم يكن مبرمجًا لاحتياجات السوق الليبي، فالتعليم القديم يرهق الطلاب بالشحن بالمعلومات المعلبة والمناهج العتيقة التي تجاوزها الزمن، وهو ما ينتج عنه ظاهرة التقيؤ يوم الامتحانات حيث يتقيؤ الطالب الامتحانات دون تصرف ودون تفكيك للمعلومة واستنباط منها، لأن الممارسة والتجريب والتحليل والابتكار غائبة في مناهجنا القديمة، وهذا النمط من التعليم هو الذي جعل تعليمنا في الوطن العربي غير قادر على المنافسة العالمية، لأن الجامعة التي لا يسجل طلابها وباحثوها ابتكارات علمية وبحوث أكاديمية متطورة تبقى في ذيل التصنيف العالمي[66].

فهذا النمط العقيم من التعليم يحسن بالدولة الليبية اليوم المفاصلة معه وانتهاج نهج تعليمي جديد يعطي الأولوية للابتكار والتحليل والتجريب ويحرر الطالب من رق المنهج القديم التلقيني الذي يغيب الحس النقدي وحرية التنقل في الأفكار، غير أنه لابد من الانطلاق من قيم المجتمع وربط المنهج التربوي بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي والاستئناس بالخبرات والتجارب الدولية الناجحة، وهي التجارب النابعة من احتياجات المجتمع نفسه وليس النقل الأعمى للتجارب والمناهج الغربية التي صممت لظروف مجتمعها، فليست التجربة الماليزية ببعيدة حيث ركزت التجربة الماليزية على جودة التعليم وتنمية البحث العلمي والتركيز على غرس عقلية الإبداع والابتكار لدى الناشئين ، وقدمت نظاما تربويًا يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للدولة، والذي تسعى من خلاله ماليزيا إلى تحقيق الصدارة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي الصناعي، وهو ما يجعل الحكومة الليبية، مدعوة للتركيز على التعليم وعلى بناء الإنسان الليبي في مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي حتى مرحلة التعليم العالي، لأن التعليم هو مصدر الرأس

المال البشري، ولأن الإنسان هو المكون الفعال للرأس المال الاجتماعي ، لأن قيمة المجتمع تقاس بما يملك من أفكار لا بما يملك من مال، فإن تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري هي الرافعة والحاضنة للتحضر[67].

- **الإستراتيجية الأنسب والأفضل لبناء الدولة الليبية الحديثة.**

وبناء الاستراتيجيات في مختلف الميادين والمجالات يجب أن يكون حسب الخطوات الآتية:

– تطوير قدرات المواطنين وتنمية المشتركات، ومجانبة المسائل محل الخلاف سعيًا لتحقيق أكبر قد من الانسجام والاتحاد والتلاحم بين الليبين، لأن الشعوب العربية والإسلامية إذا احترمت خصوصيتها الثقافية وعاداتاها وتقاليدها يسهل ذلك استقرارها وتنميتها.

– خلق ثقافة المؤسسية وإقناع الكوادر بذلك حتى تكون المؤسسية ثقافة ديمقراطية يعيشونها كطبع وسجية وتشجيع المواهب والكفاءات الليبية في كل المجالات والتخصصات العلمية، مضعفة الإنتاج وتوظيف الثروة النفطية في مشاريع خلاقة، وتشخيص مكامن القوة والضعف في المجتمع والدولة حتى نضع لها الحلول إعطاء الفرصة للفاعلين السياسيين لبلورة البرامج الاقتصادية وتفعيلها وتنزيلها على أرض الواقع. يجب على الأحزاب الليبية أن ترسخ المؤسسية والتناوب الديمقراطي داخل صفوفها والمساهمة في بناء المؤسسات الدستورية الليبية، بناء برلمان قوي يعكس إرادة الشعب الليبي، بناء جيش قوي محترم على أساس المؤسسية التي تجعل الجيش حام للديمقراطية ولا يتدخل في الشئون السياسية، بناء شرطة محترمة توفر الأمن وتحترم حقوق الإنسان، خلق سلطة رابعة محترمة من مؤسسات صحفية تتمتع بالمهنية والمصداقية والدقة والموضوعية والحياد، إبعاد المظاهر المسلحة ونزع السلاح من جميع المليشيات لأن المعارضة لابد أن تكون سلمية وإلا تحولت الدولة إلى دولة فاشلة تعرية مرتكبي الجرائم ومنتهكي حقوق الإنسان وتقديمهم للعدالة. الاستثمار في مؤسسات مجتمع مدني نشيط وفعال ومستقل عن الأحزاب وعن الدولة يكون صلة وصل بين الحكومة والشعب ينقل هموم واحتياجات المواطن للدولة ويسوق مشاريع واستثمارات الدولة للمواطن ويقوم أداء السلطة والمعارضة ويقدم النصيحة لهذا وذاك.

– إعلان حرب لا هوادة فيها على الفساد والمفسدين المتعفنين وملاحقتهم قانونيا وإعلاميا والتشهير بهم وتخليق الإدارة والإداريين وتقريب الخدمات من المواطن الليبي، الابتعاد عن المحسوبية والفوضوية والرشوة والوساطة حيث يكون معيار التوظيف الكفاءة فقط، مجابهة المثبطين ومحاربي روح التعيير، وذلك يكون بتكثيف العمل وتقريب الخدمات للمواطنين وعدم التضييق عليهم، القضاء على أي سلاح سوى سلاح الجيش والشرطة.

– جبر الضرر عن كل المؤسسات ورجال الأعمال المواطنين الذين تضرروا من الثورة، تكليف لجان مختصة بتقييم هذه الأضرار وتقدير التعويضات اللازمة لها.

– سد كل الثغرات الأمنية وتدريب جهاز الشرطة تدريبا دقيقا الإسراع بكتابة الدستور والاستفتاء عليه والخروج من الفترة الانتقالية بأسرع ما يمكن – تحديد شكل النظام الذي سيحكم الدولة هل هو رئاسي أم برلماني.

– محاربة تبذير المال العام ومكافحة الرشوة وذلك بالشفافية في إبرام الصفقات وترشيد الثروة وتدبير التنمية تطبيق نظام اللامركزية الموسعة وإحداث مجالس للتدقيق المالي إعطاء القضاء الاستقلال التام وتوفير له من الضمانات والآليات والحصانات والضمانات المالية ما يكفي لأداء مهمته دون ضغوط وجعل القاضي لا يخضع إلا

لسلطة القانون وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مجانبة البيروقراطية المتعفنة يجب أن يغلب منطق الحوار.

– لا بد من تطهير البلاد من المليشيات المسلحة ونزع السلاح من عموم التراب الليبي والدمج التام للمليشيات كأفراد في الجيش الليبي والقضاء على القبلية والجهوية، توحيد الأجهزة الأمنية والتحكم فيها.

الخاتمة.

تشهد ليبيا موجة عنف متصاعدة نتيجة الصراع القائم بين مختلف الفصائل وقوات حكومة الوفاق الوطنية الليبية للسيطرة على أكبر قدر من المواقع الإستراتجية، كان للتدخل الأجنبي الأثر المباشر في إجهاض كل المبادرات المقترحة والساعية لتحقيق التسوية الودية وتغليب لغة الحوار، حتى أصبحت ليبيا اليوم مسرحًا لصراع القوى الكبرى بمصالح وأجندات دولية متقاطعة ومتباينة، مما زاد من خطر تقسيم البلاد بسبب تصاعد الولاء للقبيلة على حساب الدولة الوطنية، مما يتطلب استراتجية واضحة المعالم لإعادة بناء الدولة الوطنية الليبية ، بعيدا عن الولاء القبلي والتدخل الأجنبي، فلا سبيل للخروج من أزمة الصراع الليبي الليبي وتجنب سيناريو التقسيم إلا بالنجاح في تحقيق بالآتي:

– القيام بمصالحة شاملة بين مختلف القبائل الليبية لردع أنشطة التجارة غير المشروعة، وذلك بمشاركة جميع الأطراف على غرار الميليشيات و القبائل الواسعة الانتشار والتي لها تأثير واسع في البلاد.

– إنهاء حالة الانقسام السياسي الذي امتد لسنوات في ظل وجود حكومات مختلفة، من أجل السيطرة على إقليم الدولة والتحكم في ثروات البلاد.

– العمل الجاد من أجل الاستيعاب التدريجي للفوارق الثقافية واللغوية و الدينية من أجل تكوين هوية قومية وطنية موحدة.

– العمل على حدوث تقارب في القوة العسكرية للجيش الليبي و مختلف الميليشيات المسلحة والفصائل المسلحة تحسبا لدمجها لاحقا.

– إصلاح الأجهزة الأمنية وتكوين أفرادها مع تزويدهم بالأسلحة الحديثة وتوحيد المؤسسة العسكرية.

– العمل على تأمين المنشآت النفطية لزيادة إنتاج البلاد من من المحروقات و منه إنعاش الإقتصاد الليبي المنهار.

– وضع البرامج التنموية الفاعلة التي تساعد في اكتشاف واستغلال الموارد النادرة، مع توزيعها على مختلف مكونات المجتمع بطريقة عادلة.

– على الحكومة الليبية العمل والتنسيق مع الأمم المتحدة في إطار جامع من أجل تجنب تضارب مصالح الأطراف الدولية المعنية بليبيا والتي تبحث عن مصالحها الفردية، مع ضرورة التعاون مع الدول الجوار من أجل منع تدفق السلاح والمرتزقة.

توصيات ومقترحات.

بناءًا على ما سبق توصي الورقة البحثية بالآتي:

1- تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز اللحمة الوطنية الليبية وتقوية الصف الداخلي كأساس يبني عليه عامل الأمن والاستقرار وتفادي أي تمايز يمكن أن يحدث شرخا يهدد استقرار الوطن وذلك يكون بتغليب فلسفة الاكتساب والاستيعاب على فكر المجانبة والمفاصلة.

2- تفكيك المليشيات بشكل عاجل ودمجهم بشكل فردي وليس بشكل جماعي في القوات المسلحة الليبية.

3- ضبط الحدود الليبية الواسعة والتحكم فيها وقاية من تأثير الحركات المتطرفة العابرة للحدود واليقظة من مضاعفات حرب مالي .

4- محاربة القبلية والتركيز على اللامركزية الإدارية خدمة للتنمية والاستقرار.

5- الانفتاح على التجارب التنموية الدولية الناجحة والاستئناس بها.

6- بناء استراتيجية تنموية متوازنة وتوزيع مكاسبها بعدالة بين المواطنين الليبيين.

7- مساواة المواطنين أمام القانون دون محاباة لأي أحد.

8- تخصيص نسبة أربعين في المائة من الميزانية الليبية للصحة والتعليم.

الهوامش والمراجع :

---

[1] عبدالحليم، أميرة محمد، " ليبيا : قراءة في تفاعلات المشهد "، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مج 11 ,ع 4، ابريل 2011م، ص 153-155

2 القذافي، 1977، الكتاب الأخضر النشأة الشعبية، ص 206، ليبيا.

3 محمد أحمد أبو صوة، " جدلية المجال والهوية مدخل لتاريخ ليبيا العام" ، دار الرواد، طرابلس، ط1، 2012، ص 330

4 ن إ بروشين، ترجمة عماد حاتم، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1999 ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2001، ص 266

5 نفس المرجع السابق

6 عقيل محمد البربار، " دراسات في تاريخ ليبيا الحديث"، فاليتا مالطا/ دار ELGA 1996، ص 72

7 عيسى رمضان القبلاوي، "بدايات التخلف في الوطن العربي أمثلة تطبيقية من ليبيا"، مركز جهاد للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2005. ص162

8 - الأمم المتحدة: (ملخص تنفيذي/ 2020) " الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا"، ESCWA/Y/3/2020/GCP.CL6/ESCWA/E)).

9 بعيو، لعلي ، ليبيا: تحديات بناء الدولة الوطنية الجديدة بعيدا عن التدخلات الأجنبية، مجلة دراسات، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة - كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مج 13, ع2، ديسمبر 2022، ص249

10 حسن مصدق، نظام الميلشيات في ليبيا من الثورة إلى الفوضى، العرب، 2015/3/5: http://www.alarabonline.org/?id=46730

11 الجزيرة نت "عملية الكرامة في ليبيا"، أخر تحديث في 23 أغسطس 2014، عملية الكرامة في ليبيا | أخبار تقارير وحوارات | الجزيرة نت (aljazeera.net) .

12 خالد حنفي علي، " مسارات التحول في النزاع الليبي، السياسة الدولية"، العدد 199 ، (القاهرة) كانون الثاني/ يناير 2015، ص153

13 العرادي 2021، عملية فجر ليبيا مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.، ص 153

14 "خريطة الصراع في ليبيا" ، على الرابط :https://jusoor.co/details

15 خالد حنفي علي ، مسارات التحول في النزاع الليبي، ص 153 - 154

16 محمد الراجي، "الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أيلول / سبتمبر2014: http://studies.aljazeera.net/events/2014/09/20149810021462123.htm

17 محمد السنوسي الداودى، "فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا السياسة الدولية"، العدد 197، القاهرة ، تموز / يوليو 2014، ص 132

18 مصر تنفي أي تدخل عسكري في ليبيا، 26 / أغسطس 2014: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/08/140826_libya_us_egypt_uae

19 ليبيا: " الحكومة تتهم السودان بدعم الميليشيات والخرطوم تنفي والسيسي يحذر من التدخل الدولي"، الوطن ، 8 أيلول / سبتمبر 2014: http://alwatan.com/details/30678
20 اسوشيتدس بريس، " تدخل مصر العسكري يفاقم الصراع في ليبيا"، 25 / أكتوبر 2014.: http://almydan.tv/archives/45709
21 السنوسي بسيكري ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/11/201411111103341957321.htm
22 شحاتة عوض، " الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 8 آذار/ مارس 2015: http//:.studies.aljazeera.net/reports//2015/03/2015389551293257.htm.

23 تطابق موقف المغرب وتونس بشأن حل الأزمة الليبية، الجزائر، 13/ نوفمر 2014: http//:algerianews29848/net.algeriatimes

24 الرئيس التشادي إدريس ديبي يدعو الغرب إلى التدخل العسكري في ليبيا، فرانس 24 ،2014/12/18: http://www.france24.com/ar/20141218
25 الأهرام العربي، 31 يناير 2015: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/15
26 إيطاليا تجلي رعاياها وتعلن استعدادها للتدخل في ليبيا، الجزيرة نت، 2015/2/15
27 السنوسي بسيكري ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات ، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر2014: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/11/201411111103341957321.htm
28 حنفي، مرجع سابق، ص 156
29 عبدالفتاح، أحمد سامي، " ديناميكيات الصراع في ليبيا " ، المركز العربي للبحوث والدراسات، ع7، 2021، ص 49-50
30 محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، 2012، ص ص 34-35.
31 البشير علي الكوت، " الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، يناير2018، ص 98.
32 محمد السنوسي الداودى، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، السياسة الدولية، العدد 197، القاهرة ، تموز/ يوليو 2014.
33 - المهدي ثابت، ليبيا: تناقضات المشهد وشروط الحل. 11 اغسطس 2016.-http://www.csds center.com.
34 البشير علي الكوت، " الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، يناير2018، ص 98.
35 مصطفى عمر التير، "ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية ، العرب بين ماسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ط 1، 2014، ص 64-65
36 إبراهيم نصر وآخرون، حال الأمة العربية 2013 - 2914 مراجعات ما بعد التغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 203 - 204
37 مصطفى عمر التير، "ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية ، العرب بين ماسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"، 1، 2014، ص 64-65
38 الشيخ، 2015 ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، ص
39 مصطفى التير، العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي : دراسة الحالة الليبية في الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2016. ص 24
40 التدخل المصري العسكري : الشروط والأبعاد، مركز الجزيرة للدراسات، 18 شباط/ فبراير 2015.
41 يوسف محمد الصواني ، ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 139
42 يوسف محمد جمعة الصواني، الإنتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات والآفاق، في: الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014، ص ص.268-267
43 أليسون بارغيتر، الأصلاء والدخلاء في ليبيا الجديدة، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، العدد ،11 تشرين الثاني / نوفمبر 2014، ص322
44 د. نجم العزاوي: أثر التخيطط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، بحث مقدم للؤتمر العلمي الدولي السابع الذي احتضنته جامعة الزرقاء الخاصة تحت عنوان: تداعيات الأزمة العالمية على منظمات الأعمال، 3، 5 سبتمبر 2009.
45 خالد معمري جندلي التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، ص، 12
46 المختار، محمد فال، " ليبيا و تلازم المسارات : الامن ، الاستقرار ، التنمية ، الديمقراطية"، مجلة الفقه والقانون، ع 18، ابريل 2014، ص 104-112

(47) Asongu, S. A., & Nwachukwu, J. C... Revolution empirics: predicting the Arab Spring. Empirical Economics2016.p.87

(48) Coughlin, Con, "Al Qaeda in the Age of Obama," Wall Street Journal, December 7, 2012.p54

(49)William DanversBuilding a New Foundation for Stability in Libya, Centre for American Progress, USA. , (2016). P.87

([50])Rahman Aminur and Michele Di MaioThe Private Sector amid Conflict: The Case of Libya, World Bank: Washington. , (2020).p63

([51])Kathiri, Mohammed El- State-Building Challenges in A Post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute. (2012).p72

([52])Busoud, Aref, and Dejan Živković,)2016.p54

([53]). "E-Government in Libya", Sinteza International Scientific Conference On Ict and E-Business Related Research. 2016,p74

([54]) Busoud, Aref, and Dejan Živković,)2016(. "E-Government in Libya", Sinteza International Scientific Conference On Ict and E-Business Related Research. 2016,p65

([55])Capasso, Matteo, Jędrzej Czerep, Andrea Dessì, Gabriella Sanchez, 2020

. Libya Country Report, 2020,p.98

([56]) Christopher Fermor,)2012/13(. NATO's decision to intervene in Libya Realist principles or humanitarian norms? Journal of Politics & International Studies, 8, Winter. 2011:p545

([57])Global Witness, Libya. Accessible: (2019).p75

([58])Gregory Alegi et al Precision and Purpose: Airpower in the Libyan Civil War, ed. Karl P. Mueller. Santa Monica, CA: Rand. ., (2015).p37

59 رضوان بروسي: جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية مقارنة غير معيارية مجلة المستقبل العربي، العدد 409 مارس 2013 ص 19

60 - الشيخ، 2015 ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، ص 189

61 عباس بوغائم، تقرير عن الملتقى الدولي: "ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة ، تونس 320 حزيران يونيو 2015، المستقبل العربي، ص 170.

62 المرجع السابق نفسه

63 الأمم المتحدة (2018) رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات الأسكوا، بيروت.

64 نادر فرجاني، " نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 121

65 الجبوري حامد عبد الحسين، " التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2016 ، ص89

66 إبراهيم نصر وآخرون، " حال الأمة العربية: مراجعات ما بعد التغيير"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014.، ص157

67 نادر فرجاني، " هدر الإمكانية"، بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غايته، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 54